دور الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي "بيكا" في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق تعاون جنوب – جنوب

[الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي -بيكا]

ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر التنمية في ظل الصراعات والازمات – جامعة بيرزيت -23 و 24 نيسان 2019

دور الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي "بيكا" في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق تعاون جنوب –جنوب

كلمات مفتاحية: بيكا، التعاون الدولي، أهداف التنمية المستدامة، الدبلوماسية العامة، القوى الناعمة.

مقدمة

في سياق الحديث عن قضايا التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، عادةً ما يتم تسليط الضوء على العملية التنموية في النطاق الوطني الداخلي المبذول عبر جهود محلية ودولية. إلا أنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء أيضاً على مساهمات دول الجنوب ذاتها في مساندة نظيراتها من دول الجنوب لنقل تجربتها الاقتصادية والتنموية الحديثة انطلاقاً من مبدأ "عدم التخلي عن أحد"، واستناداً على مواثيق ومعاهدات دولية وهيئات متخصصة تنسق التعاون بين دول الجنوب لعالم أكثر ترابطاً.

ووفق المفهوم التقليدي للتعاون الدولي من أجل التنمية والذي تبلور عقب مرحلة إنهاء الاستعمار، عادةً ما يتم الاتكال على دول الشمال المستقرة في دفع عجلة التنمية لدى الدول حديثة الاستقلال من أجل تمكينها من ادارة مؤسساتها ومواردها، إلا أن طيفاً من المجتمع الدولي بمنظماته واتحاداته قدم طرحاً جديداً للتنمية يعول على تعاون دول الجنوب فيما بينها لتشارك الخبرات والموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال بناء شراكات ثنائية، وثلاثية، ومتعددة الأطراف.

وبالتناوب، طرحت فلسطين في السنوات القليلة الماضية نموذجاً فريداً في التعاون الدولي للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق عالمي من خلال إنشاء الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي (بيكا) والتي تعمل على توظيف الخبرات والمعرفة الفلسطينية ونقلها لدول الجنوب على شكل مساعدات انمائية وفنية، والمساهمة في جهود الاغاثة الانسانية، وتوفير فرص الاستثمار للجهات الفلسطينية والعربية والشريكة. اعتماداً على المشاركة المعرفية للطاقات والخبرات الفلسطينية وبناء الشراكات عوضاً عن المنح المالية المجرّدة بمفهوم التنمية التقليدي.

وعليه يبرز التساؤل الأساسي الذي تطرحه هذه الورقة حول إمكانية الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دولياً من خلال التعاون الدولي المشترك، أي كيف لدولة ما زالت تقبع تحت الاحتلال مثل دولة فلسطين أن تقوم بتقديم مساعدات انسانية وانمائية من خلال برامج تعاون دولي مشتركة، رغم الاحتياج الوطني المستمر للتنمية الداخلية، ورغم مسؤولية المجتمع الدولي نفسه تجاهها. تحاجج هذه الورقة أن الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي كدولة فلسطين، يمكنها المساهمة في جهود التنمية الدولية. كما وتقارب الورقة صراع الأوليات والبعد السيادي للمشاركة في جهود التنمية العالمية، بدأً من استعراض تاريخ الدبلوماسية العامة الفلسطينية داخل أجهزة منظمة التحرير ووصولاً إلى عمل الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي "بيكا"، مروراً في الجهود الحكومية وغير الحكومية التي تصب في ذات الغاية التنموية. اعتمدت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب عرض نماذج واقعية للاستفادة من التجربة لفتح آفاق جديدة ونقاش تحديات على الأرض.

الفهرس

المبحث التمهيدي: محددات تلقي فلسطين للمساعدات الخارجية 3
المطلب الأول: آلية وأسباب تلقي فلسطين للمساعدات الدولية 3
المطلب الثاني: جهود التنمية المحلية وصراع الأولويّات 4
المطلب الثالث: تاريخ التعاون الدولي في منظمة التحرير وتأسيس الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي 5
المبحث الثاني: المساهمة في جهود التنمية الدولية في سياق التعاون جنوب – جنوب 7
المطلب الأول: تعاون دول الجنوب: النقلة النوعية 7
المبحث الثالث: تجربة الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي في تحقيق الأجندة الإنمائية العالمية 17
الطلب الأول: الدور المزدوج لعمل الوكالة 17
المطلب الثاني: الميزة المقارنة للوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي 18
المطلب الثالث: تجربة الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي في بناء الشراكات من أجل التنمية 19
المطلب الثالث: تجربة الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي في تحقيق أهداف التنمية 20
المطلب الخامس: مستقبل وتحديات عمل الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي 23
الخاتمة 25
قائمة المصادر والمراجع 25
الراجع والمصادر باللغة الإنجليزية 26

المبحث التمهيدي: محددات تلقي فلسطين للمساعدات الخارجية

يهدف هذا المبحث إلى استعراض سريع لإطار تقديم المساعدات الدولية للفلسطينيين عبر المراحل التاريخية للمؤسسات الفلسطينية. ومفهوم الاستحقاق الفعلي للمساعدات الدولية، ليعقبه توطئة إلى المباحث اللاحقة التي تناقش انتقال فلسطين من دور المتلقي فقط إلى دور الفاعل في المجتمع الدولي ضمن صيرورة فريدة لخصوصية الوضع الفلسطيني. لتحاجج هذه الدراسة المفارقة بين مسألة مساهمة فلسطين في الاجندة العالمية الإنمائية عبر خبرائها وكوادرها كسائر الدول ذات الاستقلال والسيادة بالتزامن مع بقاءها في خانة المتلقي للمساعدات الدولية.

المطلب الأول: آلية وأسباب تلقي فلسطين للمساعدات الدولية

عقب توقيع اتفاق اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 13 أيلول 1993، عقدت الدول المانحة مؤتمراً في العام نفسه في واشنطن يهدف إلى تقديم المساعدات المادية والعينية لمنظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية لاحقاً بعد قيام المؤسسات، بهدف: دعم عملية السلام عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في الضفة الغربية والقطاع، تشجيع اقتصاديات السوق وترسيخ عمل العجلة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان. والعمل تمكين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية تمهيداً لمرحلة الاستقلال لما في مرحلة الاحتلال من أثر على محدودية الموارد وتبعية الاقتصاد وحصار الخيارات الاستثمارية(لبد, 2004، 470). وتنفيذاً لما سبق بلغت اجمالي المسعدات الدولية للفلسطينيين بين الفترة 1994 – 2004 ما يعادل 7.5 مليار دولار (ماس، 2005، viii). ويقدر حجم المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني حتى عام 2018 إلى 265 مليار دولار، بحيث يقدّر مجموع المساعدات المقدّمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها حتى عام 2018 ب 37 مليار دولار. مما يجعل المساعدات الخارجية البند الثالث من بنود تمويل موازنة الحكومة بعد الضرائب المحلية وإيرادات المقاصة (الضرائب على الواردات السلعية)، بحيث تشكل المساعدات الخارجية 25% من الميزانية بقيمة إجمالية تقدر بنحو 1.2 مليار دولار (2018. الموازنة الفلسطينية لم تتأثر بوقف المساعدات الأمريكية. (http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=ZGodyBa810805994724aZGodyB).

وبالتناوب، يكون التكييف السليم للمساعدات المقدمة لدولة فلسطين في ظل قيام الاحتلال الفعلي وحصار الموارد والمقدرات استحقاقاً دولياً لغاية قيام الدولة المستقلة كاملة السيادة مستقلة الركائز، لتعذر قيام نظام اقتصادي محكم في ظل الواقع الحالي على الأرض.

ولمنظومة المساعدات الدولية آلية ومنهجية مفصلة تتشابه عموماً في اطارها المبدئي ضمن سياق السيناريوهات التقليدية في المساعدات المقدمة من دول الشمال إلى دول الجنوب – أو ما يسمى بالدول النامية -وعليه من الممكن اسقاطها على حالة فلسطين كنموذج. وتشمل الآلية عاملان أساسيان: أ) التمويل المادي ويشمل مبالغ محولة من الدول المانحة بموجب: تعهد وهو اعلان دون أي التزام رسمي ثم التزام بموجب اتفاق يلي مرحلة التعهد. ب) الطواقم استشارية لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة بالتعاون مع لجان المنح الدولية والتنسيق (لبد, 2004، ص472-474).

وتستعرض هذه الورقة في المباحث التالية المنظور الفلسطيني لتقديم المساعدات الإنمائية في إطار التعاون الدولي لفلسطين مع دول الجنوب. على ألا يتم الاستطراد في آلية تقديم المساعدات من هيئات وآليات في هذه الدراسة لمحدوديتها، على ان تترك شأناً لباحثين آخرين.

المطلب الثاني: جهود التنمية المحلية وصراع الأولويّات

مع قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 إثر اتفاقية أوسلو، بدأ العمل على بناء مؤسسات دولة فلسطين المستقبلية على حدود عام 1967. ومن أجل هذا الهدف تضافرت الجهود لتحقيق التنمية على مختلف الأصعدة؛ السياسية، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثّقافيّة، والبيئيّة.

ومع مرور السّنوات الخمس الأولى من قيام السلطة الفلسطينية كانت تقارير ومؤشّرات للتنمية البشرية تشير إلى تحقيق الفلسطينيين قفزات ملحوظة في المجالات المختلفة من صحّة، وتعليم، وعدالة اجتماعية، حيث كانت فلسطين تقع في الثلث الأخير من قائمة الدول ذات التنمية البشريّة المتوسّطة حسب تقرير التنمية البشرية 1998-1999 الصادر عن برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت عام 2000 (سعيد، 2000، ص5).

إلا أنّ هذه الجهود تعرضت لضربة قوية مع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول عام 2000، وما تبعها من اجتياح إسرائيليّ للضفة الغربية وقطاع غزة، نتج عنه آلاف الشهداء والجرحى والبيوت المهدّمة، تركت اقتصاداً مشلولاً وفقدت السلطة خلالها العديد من المكتسبات والإنجازات التي تحققت في السنوات السابقة. واستمرّ العدوان ببناء جدار الفصل العنصري وتحويل المدن والقرى إلى كنتونات معزولة غير قابلة للتطور والازدهار.

وكان للإجراءات الإسرائيلية أثر بالغ في عرقلة عجلة التنمية والاقتصاد خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، بحيث تُقدر إجمالي الخسائر خلال الشهور الست الأولى من انتفاضة الأقصى بحوالي 3.868 مليون دولار موزعة على أربعة مجالات وهي 2.521 مليون دولار خسائر قوى الأفراد، 633 مليون دولار خسائر الثروة الوطنية، 554 مليون دولار الأعباء الإضافية، 160 مليون دولار الأموال المحجوزة لدى الطرف الإسرائيلي (مقداد، ، 2001، ص10).

ورغم الهدوء النسبي الذي تحقق إثر الهدنة التي أبرمت في قمة شرم الشيخ عام 2005 بالتوافق مع جميع الفصائل، إلا أنّ الأثر الاقتصادي للدمار لم ينته بسهولة، فكان لزاماً على الحكومات المتعاقبة أن تعمل جاهدة لدفع عجلة التنمية من جديد وبناء ما تهدّم من مؤسسات.

ومع جهود فلسطين للانضمام للمنظمات الدولية وما تبعه من حصول فلسطين على عضوية في عدد من تلك المنظمات، خاصةً حصولها على صفة دولة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدأت الدبلوماسية الفلسطينية نأخذ منحى آخر من العلاقات مع المجتمع الدولي. حيث باتت تركز على استمالة الدول المختلفة لتدعم حقّها في الاستقلال والحرية والانعتاق من الاحتلال عبر دعم المشاريع والقرارات التي تؤكد على هذا الحق في المؤسسات الأممية المختلفة. وكان الطّريق إلى ذلك يعتمد على الدبلوماسية العامة التي تستهدف التأثير في القرارات السياسيّة عبر استخدام القوة الناعمة Soft-Power. ومن هذا المنطلق فقد ترتب على دولة فلسطين مسؤوليات تتمثل في تعزيز تواجدها الدولي عبر المساهمة الفاعلة في جهود التنمية

الدوليةّ بالشكل الذي يرسخ اسم فلسطين في مختلف المحافل الدولية. وتغيير صورتها النمطية من دولة تعتمد على المساعدات الدولية إلى دولة تقدم هذه المساعدات.

لكن ما يثير التساؤل هنا قيام دولة فلسطين بتقديم المساعدات الدولية والمساهمة في العملية التنموية في الدول الأخرى في ظل حاجتها الماسة إلى التنمية المحلية في مجالات مختلفة. ما يدعو الرأي العامّ إلى التساؤل حول الأولويات وكيفية تنسيقها في ظل هذه الظروف. ورغم منطقية هذا الجدل ومشروعيته إلا أنه من الضرورة بمكان أن نبحث في دور هذه الجهود في التنمية الخارجية على تحسين الواقع المحلي الفلسطينيّ.

خلص تقرير البيئة والتنمية المستدامة الصادر عن الجهاز المركزيّ للإحصاء وسلطة جودة البيئة إلى أنّ تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين مرتبط بعدة عوامل: إنهاء الاحتلال والوصول إلى الدولة الفلسطينية، والوصول إلى أهداف التنمية الألفية، والاعتماد على الإنتاج المحلي، وتفعيل التشريعات البيئية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة جودة البيئة، 2014، 56-55).

ومن خلال تحليل هذه العوامل فإننا نجد أن جهود الدبلوماسية الفلسطينية نحو إنهاء الاحتلال مستمرّة عبر المؤسسات الدولية المختلفة، والعمل مع الشركاء الدوليين لدعم هذا الحقّ وفرضه على أرض الواقع في ظل تنكر إسرائيل للمواثيق والقرارات الدولية. ومن أجل تعزيز هذه الجهود فإنّ مشاركة فلسطين في جهود التنمية الدوليّة يساعد على ذلك؛ سواءً عبر ترسيخ اسم فلسطين في مختلف مناطق العالم، أو استمالة بعض الدول المترددة في حسم موقفها لصالح فلسطين، أو حتى عبر تقديم الشكر والتقدير للدول التي دعمت فلسطين عبر مراحل قضيتها الوطنية المختلفة.

وان الاستراتيجية الفلسطينية في حشد الأصدقاء لصالح قضيته العادلة ليست بالجديدة، فاستثمارات ومساعدات منظمة التحرير عبر مؤسسة صامد تحديداً للقارة السمراء نسجت علاقات صداقة وثيقة مع الشعوب الافريقية، وأن اللغة الجديدة في العلاقات مع دول الجنوب هي لغة التنمية، والطريقة الوحيدة لاستعادة الحلفاء التاريخيين لفلسطين هي مساعدتهم في نهضة بلادهم بالسقف المتاح.

وعلاوةً على ذلك، فإنّ الجهود الدوليّة تعزز الشراكات الفلسطينية مع مختلف الدول والمنظمات والوكالات العالميّة، التي من جانبها ستقوم بالمشاريع التنموية في فلسطين، خصوصاً عندما تتغير الصورة النمطية لفلسطين من دولة متلقية غير فاعلة إلى دولة تقوم بواجبها الدوليّ والتنمويّ لتستحق بعد ذلك تلقّي هذه المساهمات من جهات أخرى.

ومن جانب آخر فإنّ مساهمة فلسطين في جهود التنمية الدولية يعزز خبراتها البشرية والفنية في هذا المجال، بما يؤهلها بشكل أكبر للإسهام في التنمية المحليّة. ومن هنا فإنّنا نخلص إلا أنّ الجهود الدوليّة تساهم بشكل مباشر-كخلق فرص الاستثمار خارج فلسطين مما يفتح أسوق جديدة أمام المستثمر الفلسطيني في الوطن والشتات-وغير مباشر في تحقيق التنمية المحلية بشكل أفضل وأكثر فاعلية، عدا عن دورها في تحقيق التنمية العالميّة. الجهود تتكامل ولا تتعارض خاصة أن إطار عمل المؤسسات المعنية في التنمية الداخلية مختلف تماماً عن المؤسسات المعنية في المساهمة في الأجندة الدولية لدى دول الجنوب في العالم.

المطلب الثالث: تاريخ التعاون الدولي في منظمة التحرير وتأسيس الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي

أولاً: تاريخ التعاون الدولي في منظمة التحرير الفلسطينية:

لم تكن فكرة التعاون الدولي لفلسطين ومد جسور التعاون مع باقي الشعوب والدول بالفكرة الجديدة، فقد سعت المنظمة منذ بداياتها، مرورا بالانتفاضات والثورات والمجاز المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني ومرورا بالمواجهات الدبلوماسية والسياسية ما بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، الى خلق كوادر فلسطينية مدربة لاستلام مسؤوليات في العمل الاجتماعي. فتم تأسيس مؤسسة صامد في عام 1970 في ظل تزايد الاعتراف الدولي بالمنظمة وتصاعد مسئولياتها الدولية بالتزامن مع تصاعد العدوان الإسرائيلي، لحل مشاكل الفلسطينيين في المخيمات والمساعدة على بناء اقتصاد فلسطيني قائم (قريع، 2007، ص38).

وكانت أهداف صندوق صامد الأساسية هي تدريب أبناء الشهداء الفلسطينيين وتوفير فرص عمل لهم، والمساعدة على التنمية الاقتصادية في مخيمات الفلسطينيين في الشتات، والعمل على تطوير صناعات وطنية فلسطينية لتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي لسكان تلك المخيمات، أما الأهداف الأساسية بعيدة المدى فقد كانت تهدف بشكل رئيسي الى دعم الصمود الفلسطيني من خلال دعم إنشاء مؤسسات عامة إنتاجية صناعية، زراعية، تجارية، ثقافية وإعلامية بتكوين الكوادر الإدارية والفنية لتشغيل تلك المؤسسات من جهة، ومن جهة ثانية عملت على المساهمة في تطوير الاستثمار والاستغلال الأفضل للموارد في الدول العربية الشقيقة وتعزيز التعاون الاقتصادي معهم لتطوير العلاقات الفلسطينية العربية للحصول على دعمهم الكامل للقضية الفلسطينية (قريع، 2007، ص39).

توجه صندوق صامد نحو إقامة مشاريع تنموية في القارة الأفريقية كشكل من أشكال التعاون والدعم من الثورة الفلسطينية لهذه الدول، فاستطاعت مؤسسة صامد مواجهة جميع التحديات التي واجهتها من عدوان إسرائيلي ومن قلة الموارد المادية ومع ازدياد مؤشرات البطالة وازدياد العبء الذي يقع على عاتقها ببناء وتدريب وتطوير موارد بشرية قادرة على أن تقوم بمهمات تنموية خارجية في إطار التعاون الدولي مع الدول الصديقة الأخرى (قريع، 2007، ص39). واستطاعت المؤسسة المشاركة بفاعلية في دعم الصمود بين الفلسطينيين في الشتات خاصة في مخيمات اللاجئين في الدول العربية المحيطة، وتمكنت من إنشاء المزيد من المشاغل واستيعاب المزيد من العمال ومضاعفة الآلات والمعدات وبالتالي مضاعفة الطاقة الإنتاجية، كما تمكنت أيضا من تقديم المساعدة للمهجرين والعمال وفتح مجالات إعادة الاستثمار والاهتمام بتشغيل النساء، وتمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتشغيل مواردها المادية والبشرية في مشاريع تنموية في الخارج وتقوية علاقاتها الدولية (قريع، 2007، ص38).

كما وتوسعت أعمال صندوق صامد، في مجال التدريب المهني، وإنشاء المشاغل؛ وتوفير فرص عمل للفلسطينيين، وتطورت لتصبح ركيزة للعمل الاقتصادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، لتعمل في المجالات الزراعية، والصناعية والسينما والنشر. وفي عام 1985 تم الحاق صندوق صامد بالدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وامتد نشاطها إلى أكثر من ثلاثين دولة، في أربع قارات، لتشمل تجربة قطاع عام لحركة تحرر وطني في الشتات، في مجالات الصناعات الخفيفة والزراعة، إذ تولت زراعة عشرات الآلاف من الأفدنة، في أفريقيا والشرق الأوسط. وقد ساهم صندوق صامد في سد جزء من الحاجة المالية الضخمة للمنظمة (فروانة. 2007. منظمة التحرير الفلسطينية: الأحزاب والفصائل الفلسطينية. http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4321).

ثانياً: الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي: نشأتها وتأسيسها

تم تأسيس الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، بمرسوم رئاسي، بحيث هدف الرئيس محمود عباس لإنشاء هذه الوكالة على أن تكون ذراعا دبلوماسيا بشكل ومضمونا جديدا، لحشد التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني وقضيته، ومشروعه الوطني بإقامة دولة مستقلة تكون رافداً أساسياً لتحقيق السلم والتنمية في المنطقة والعالم، كأداة الدبلوماسية العامة (بيكا، 2017، ص16).

صدر المرسوم الرئاسي بتأسيس الوكالة في الثالث عشر من كانون الثاني من العام 2016، كأداة دبلوماسية عامة لوزارة الخارجية تسترشد بمبدأ "التضامن من خلال التنمية"، وتهدف الى تقديم المساعدة الانمائية والدعم الفني للدول الشقيقة والصديقة والداعمة للشعب الفلسطيني، من خلال الاستعانة بالخبرات الفلسطينية في الوطن والمهجر، انطلاقا من الإيمان العميق بالمسؤولية تجاه هذه الدول، وتعبيراً عن الامتنان والتقدير للدعم المقدم لدولة فلسطين من المجتمع الدولي على مر السنين (بيكا، 2017، ص16).

فقامت الوكالة برغم التحديات المتوقعة بدور المنسق والداعم للجهود الفلسطينية في الوصول الى مناطق جغرافية متنوعة لتحقيق مصالح دولة فلسطين والشعب الفلسطيني، وتعزيز الهوية الفلسطينية في الخارج،

والوصول للخبرات الفلسطينية في الداخل والخارج بين المغتربين، من خلال تمكينهم من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها تحت إطار الوكالة.
وتهدف الوكالة إلى تنمية التعاون الثنائي والثلاثي والمتعدد في الدول المستهدفة، بما يشمل التعاون فيما بين دول الجنوب، وبينها وبين دول الشمال من أجل الوصول الى عالم أكثر إنصافا. كما تسعى الوكالة للمساهمة في تعزيز التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي من خلال الاستعانة بالموارد البشرية والخبرات المتنوعة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، برؤية هي: "التضامن من خلال التنمية لعالم أكثر صموداً". وتهدف كذلك الوكالة بشكل رئيسي الى المساهمة في إعداد وتحقيق الخطط الوطنية التنموية وتنفيذ برامج تعاون تخدم أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الهوية الفلسطينية في الخارج، بما في ذلك بين المغتربين، وذلك من خلال الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

المبحث الثاني: المساهمة في جهود التنمية الدولية في سياق التعاون جنوب – جنوب

المطلب الأول: تعاون دول الجنوب: النقلة النوعية

أولاً: المفهوم التقليدي للتنمية (شمال – جنوب)

يرتكز المفهوم التقليدي للتعاون الدولي من أجل التنمية، والذي تبلور عقب مرحلة إنهاء الاستعمار على الاتكال على دول الشمال المستقرة في دفع عجلة التنمية لدى دول الجنوب، سواء تلك الدول حديثة الاستقلال، أو الدول التي ما زالت تعاني من عدم الاستقرار والنزاعات. إلا أن طرحاً جديداً في التنمية الدولية قد أخذ أصداءً بين دول الجنوب مؤخراً يعتمد على تعاون دول الجنوب فيما بينها، من خلال بناء الشراكات وتبادل الخبرات والموارد والمعرفة، ويشكل هذا الطرح تحولاً نوعياً في توجهات التنمية الدولية، بحيث بدأت دول الجنوب تعتمد على التعاون فيما بينها في تحقيق أهدافها التنموية بدلاً من الاتكال على دول الشمال في تحقيق هذه المهمة(Rist, 2008, p.47-68) .
اعتمدت الدول المُستَعمَرة في مرحلة ما بعد الاستعمار وبناء الدول على دول الشمال في مساعدتها في عملية التنمية مما يعني أن محددات السياسات التنموية كانت تعتمد في السابق على إملاءات الدول المستعمرة حتى في مرحلة ما بعد الاستعمار، بحيث دأبت دول الشمال على تقديم المساعدات التنموية سواء مالياً أو فنياً حسب ما ترتئيه هي من اولويات، بغض النظر عن أولويات ومصالح دول الجنوب المتلقية للدعم. هذه المساعدات التي عادة ما تصاحبها شروط مسبقة على سياسة الدولة الخارجية او حتى في سياساتها العامة، بالإضافة الى عدم مناسبة المساعدات التقنية لبيئة دول الجنوب أحياناً، حيث عادة ما تعتمد دول الشمال نموذجاً معيناً في التنمية اعتادت عليه يكون مناسب لها وليس بالضرورة لبيئة ومشاكل دول الجنوب (Rist, 2008, p.47-68) .
لقد تغير المشهد العالمي للتعاون الإنمائي تغيراً جذريا في السنوات الأخيرة، بحيث تجاوزت دول الجنوب عهد التعاون الاتكالي على دول الشمال، حيث انخرطت دول الجنوب في نماذج تعاونية لمشاركة حلول مبتكرة وقابلة للتكيف مع خصوصيات دول الجنوب، إضافة الى البحث عن حلول فعالة من حيث التكلفة لمواجهة تحديات التنمية المستمرة. إنَّ الأساس الذي يبنى عليه تعاون جنوب -جنوب، هو أن التعاون الفعال ينبغي أن يتجاوز المساهمات المالية والمساعدة التقنية من الشمال – الجنوب. وبالتالي، فإن مجموعة كبيرة ومتوسعة من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل قد خلقت استجابات جديدة ومبتكرة وموائمة لتحدياتها التنموية الاجتماعية -الاقتصادية -البيئية، التي تتراوح بين الفقر، والتعليم، وتغير المناخ، وما بعد الصراع وإعادة الإعمار (OECD, 2011, 2).
تعود بدايات تشكل مفهوم التعاون بين دول الجنوب الى مؤتمر باندونغ في عام 1955، بحيث أعربت البلدان النامية عن رغبتها في تعاون أكبر فيما بينها، وسعت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي فيما بينهم على أساس الاهتمام والاحترام المتبادلين، والذي ساهم بظهور قوى صاعدة تدعو الى زيادة التعاون بين الدول

النامية، مثل مجموعة الـ77 والتي أكدت نظرتهم إلى التعاون بين دول الجنوب كإظهار للتضامن بين شعوب وبلدان الجنوب التي تساهم في رفاههم الوطني، والتعاون بين بلدان الجنوب يجب أن تحددهما بلدان الجنوب وينبغي أن يسترشد بمبادئ احترام السيادة الوطنية والملكية الوطنية والاستقلال والمساواة وعدم المشروطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة. ومع إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة "إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد" والتأكيد على السيادة على الموارد الطبيعية والحق في تأميم الصناعات الرئيسية، تصاعدت هذه المطالب المتجذرة في فشل النظام الدولي الناشئ في فترة ما بعد الحرب لمعالجة تركات الاستعمار ولتوفير مساحة كافية لدول ما بعد الاستعمار لتأسيس مقارباتها الوطنية الخاصة بالتنمية (Chichava & Amanor, 2016, p.13-23).

في هذا السياق، أصبح التعاون بين بلدان الجنوب تعبيراً عن التعاون والشراكة بين بلدان جنوب الكرة الأرضية (الدول النامية)، المهتمة بالمشاركة والتعلم واستكشاف نقاط القوة التكميلية لتجاوز دورهم التقليدي كمتلقين للمعونة. وقد تطورت المشاركة المعرفية، وهي واحدة من أكثر الأبعاد ديناميكية في مجال التعاون فيما بين دول الجنوب، لتصبح دعامة ثالثة من أركان التعاون الإنمائي، تكمل التمويل والمساعدة التقنية. ويسمح هذا النهج بظهور نموذج جديد للتعاون، بحيث تصبح "الشراكات الأفقية"، القائمة على أساس المساواة والثقة والمنفعة المتبادلة والعلاقات طويلة الأجل، طريقة بديلة للقيام بالتعاون الإنمائي (UNDP. 2016). http://bit.do/eLZK4 .

إنَ الاشكالية الاساسية في النهج التقليدي (شمال – جنوب) تتجلي في العلاقة العامودية بين دول الشمال والجنوب. وبالتالي، فإن تعاون جنوب – جنوب كنهج جديد في التعاون من أجل التنمية لا يقتصر على الجهات الفاعلة الناشئة (دول الجنوب)، بل يشمل المانحين التقليديين الراغبين في زيادة فعاليتهم من خلال المشاركة في التعاون الثلاثي (Triangle Cooperation) أو من خلال دعم مباشر لخطط الجنوب - الجنوب. بحيث يقوم التعاون الثلاثي بشكل أساسي على الشراكات القائمة بين دولتين أو أكثر من البلدان النامية، مدعومة من بلد متقدم النمو أو من منظمة متعددة الأطراف، لتنفيذ برامج ومشاريع التعاون الإنمائي. ومن خلال التعاون الثلاثي، يمكن لمقدمي المساعدة الإنمائية الجنوبية الاستفادة من الدعم المالي والتقني والخبرة والمعرفة التقنية للشركاء من المنظمات المتعددة الأطراف والبلدان المتقدمة (OECD. 2018. http://bit.do/eLZP3) .

فمن خلال قيادة واستثمار الشراكات الأفقية المستدامة، تلعب الدول النامية، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، دوراً رئيسياً في تحويل جدول أعمال التعاون الإنمائي، وتساعد على التعجيل في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية والوطنية، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. ويقوم تعاون جنوب-جنوب على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وأجندة التنمية 2030، وعلى الرغم من أنه ليس بديلاً عن تعاون شمال-جنوب، إلا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد أثبت أنه مكمل قيّم للتعاون الإنمائي بين الشمال والجنوب، لا سيما عند التصدي للتحديات الإنمائية الناشئة، مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية (OECD. 2018. http://bit.do/eLZP3).

في المقابل، إن التعاون بين بلدان الجنوب هو تجسيد للتضامن بين شعوب الجنوب وبلدانها مما يسهم في رفاها الوطني واعتمادها على أنفسها في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. ويتحقق ذلك التعاون من خلال إطار عمل واسع من التعاون بين بلدان الجنوب فيما بينها، والذي لا يقتصر على التعاون الاقتصادي، بل يشمل المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية. كما ويقوم عمل تعاون جنوب -جنوب على عدد من المبادئ بين بلدان الجنوب ومنها التضامن، والملكية والإدارة الوطنية للموارد الطبيعية، والمنفعة المتبادلة، والشراكة المتساوية بين الأطراف، وعدم

المشروطية، والتكامل، واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية (الأمم المتحدة. التضامن بين بلدان الجنوب. https://www.un.org/ar/events/southcooperationday/)

ثانياً: مأسسة تعاون الجنوب

كنتيجة للعلاقة العامودية التي كانت تربط دول الشمال بدول الجنوب فيما يتعلق بالتنمية، اكتشفت دول الجنوب بسرعة نقاط الضعف في النظام المؤسسي الدولي لذلك التعاون وسعت لإنشاء إطار مؤسسي خاص بها ليتكيف مع مصالحها على نحو أفضل. لذلك، سعت القوى الفاعلة في الدول النامية لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بينها، خاصة التعاون الاقتصادي، سواء كان بين دول الجنوب نفسها أو على صعيد المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة في عالم متعدد الأقطاب (UNESCAP, n.d, p.2-4) لقد مأسسة دول الجنوب تعاونها من خلال تحالفات اقتصادية فيما بينها، بالإضافة الى فرض نهج تعاون دول الجنوب على المؤسسات الدولية متعددة الاطراف، وأخيراً إنشات هذه الدول مكتب الامم المتحدة لتعاون جنوب – جنوب والذي يعنى بتنسيق مصالح دول الجنوب وتحقيق التعاون فيما بينهم(OECD, 2011, 2) .

لقد دعا التعاون المتزايد لدول الجنوب إلى وضع أطر مؤسسية للحفاظ على روابط التعاون المشتركة بينهم، خاصةً أن دول الجنوب تؤمن بأن إمكانات تعاونها ستكون متزايدة بشكل أكبر لتحقيق مزيد من النمو على مدى العقود القادمة، لأن روابط التعاون فيما بين دول الجنوب كان لا يزال أضعف مقارنةً مع التعاون بين الشمال والجنوب. كانت التوقعات العامة لتنمية العلاقات بين دول الجنوب هي المحرك الرئيسي لنشأة الهياكل الجديدة مثل مجموعات (BRICS) التي تضم الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (Carmody, 213, p.223) و (IBSA) التي تضم الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا (Indian Ministry of Foreign Affairs. 2018. IBSA Declaration on South-South Cooperation. https://www.mea.gov.in/). هذا إضافة الى التعاون على المستوى الإقليمي للتعاون بين دول الجنوب، بحيث ظهر عدد من الاتحادات التي ترسخ فكرة تعاون جنوب – جنوب فيما بين دول الاقليم ذاته. فكان في إفريقيا الاتحاد الأفريقي (AU)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، وقد بلغ بعضها أهمية كبيرة على صعيد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري (Stuenkel. 2013. South-South cooperation: Towards a new paradigm?. https://www.postwesternworld.com).

ذهبت دول الجنوب الى ابعد من مأسسة تعونها المشترك، لتقوم بفرض اجنداتها على عدد من المنظمات الدولية متعددة الأطراف لاعتماد الطرح الجديد في التنمية القائم على تعاون دول الجنوب، كان ذلك واضحاً بدايةً تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام 1964 كهيئة حكومية دولية دائمة، هادفة الى تعظيم فرص التجارة والاستثمار والتنمية في البلدان النامية ومساعدتها في جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي على "أساس عادل" (UNCTAD, 2018, p.47). تبع ذلك إنشاء مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC) في عام 1974 والذي يهدف الى تعزيز وتنسيق ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد العالمي وداخل منظومة الأمم المتحدة (Kamioka & Callejas, 2018, iii).

ومن الملاحظ أيضاً أن عدد من المنظمات الدولية متعددة الأطراف مثل منظمة الأغذية والزراعة الفاو التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) قد اعتمدت رؤية تعاون جنوب – جنوب (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2016، ص4). يترك تطور التعاون فيما بين بلدان الجنوب دروسا مهمة حول دوره الاستراتيجي في تعزيز الملكية وتعزيز القدرات الوطنية. وقد تطورت الأمم التي أدرجت بنجاح مبادرات التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب والتعاون في رسم الاستراتيجيات الوطنية أيضاً ورفع مستوى

التشبيك وبناء الشراكات للانتقال من الأنشطة للمشاريع ومن المشاريع إلى برامج متوسطة وطويلة الأجل في فترات قصيرة نسبياً (OECD, 2011, 2).

ثالثاً: هل نجح تعاون دول الجنوب في المساهمة في التنمية الدولية؟

بالرغم من أن فكرة التعاون بين دول الجنوب تبرز صورة إيجابية للتضامن بين البلدان النامية من خلال مشاركة الخبرة والمعرفة وتعزيز تبادل السلع والموارد والتكنولوجيا ، لكونه طرح يهدف إلى تحويل توازن القوى الدولي ومساعدة الدول النامية على الابتعاد عن الاعتماد على المعونات وتحقيق التحرر الحقيقي من القوى الاستعمارية السابقة. إلا أن التساؤل الأبرز هنا هو ليس فقط لماذا برز هذا الشكل من أشكال التعاون لدى دول الجنوب، بل أيضاً، هل تستطيع دول الجنوب بشكل ثنائي او ثلاثي النجاح في عملية التنمية الدولية؟ وهل نجحت دول الجنوب فعلاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الى تحقيقها؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تتطلب بالضرورة اعتماد معايير ومؤشرات واضحة لقياس نجاح تعاون جنوب – جنوب. على أن الإشكالية هنا أنه لا يوجد مفهوم واضح ومحدد لتعاون جنوب – جنوب، ولا يوجد بالتالي معايير محددة لقياس مدى نجاح ذلك التعاون؛ ذلك أن تعاون دول الجنوب يقوم على التعاون في عدة مجالات تشمل، من بين عدة أمور منها، الدعم المالي على شكل قروض أو منح، والتعاون التقني، وتبادل المعارف، والتعليم والمنح الدراسية، والتبادل التجاري. إن القنوات والأُطر المؤسسية المسؤولة عن تعاون جنوب – جنوب واسعة ومتغيرة أيضاً وتشمل الحكومات والإدارات العامة، والشركات الخاصة، والخبراء الأكاديميين والتقنيين، والمجتمع المدني، والبرلمانات، ومصارف التنمية، والمنظمات الإقليمية والعالمية المتعددة الأطراف (Ciommo, 2017, P.9).

وعلى الرغم من عدم وجود معيار واضح لقايس نجاح تعاون دول الجنوب، إلا أن العديد من الدراسات تشير أن دول الجنوب قد نجحت في التجاوب للحاجات المشتركة في عدة مجالات تنموية مثل المساعدات التنموية والمساعدة الانسانية وبناء القدرات والمشاركة المعرفية. ذلك أنه بالرغم من التقدم التقني والمعرفي لدول الشمال على دول الجنوب، إلا أن دول الجنوب لديها من المرونة في التعاون ما لا تمتلكه دول الشمال، بمعنى أن دول الجنوب كانت أقدر على فهم احتياجات نظيراتها من دول الجنوب، نظراً لتقاسم عدد كبير من دول الجنوب مشاكل مشتركة وبيئات متشابهة (Ciommo, 2017, P.9).

يحاجج مؤيدو نهج تعاون جنوب – جنوب بأنه غالبًا ما يُفهم من التجارب المشتركة للسيطرة الاستعمارية والاقتصادية على دول الجنوب، أنها تجعل تلك الدول على دراية بنجاعة أشكال المعونة الصحية والإنمائية المختلفة المقدمة من دول الشمال الى دول الجنوب، وتجعلها قادرة على أيجاد بدائل لها، بما يتناسب مع أوضاعها وأولوياتها. على الأقل، لا تملي دول الجنوب في تعاونها المشترك شروطاً للتعاون، بل تستجيب بدلاً من ذلك للمطالب الوطنية والمحلية لمزيد من المساواة؛ ذلك أن دول الجنوب تتشابه، الى حد كبير، في أنماط الحوكمة والتحديات البيروقراطية، مما يمكنها من الاستفادة من تبادل الأفكار السياسية، والموارد البشرية، والتقنية، لتخطي تلك الإشكاليات في تعاونها من أجل التنمية (Emanuelle Birn, et al., 2017, p.47).

لقد توسعت فكرة التعاون بين دول الجنوب بوتيرة عالية، وأصبح وجودها في خطاب التنمية الدولية قوي جداً، وقد قدمت الدول ووكالات التنمية والتعاون الدولي أمثلة تؤكد على نجاح هذا الطرح، فالتعاون بين بلدان الجنوب اليوم يتعدى مجرد المساعدة الإنسانية ومساعي النوايا الحسنة، ليصل التعاون بينهم الى الاستثمار والتبادل التجاري الضخم، وكذلك تقاسم المعرفة وبناء القدرات(OECD, 2011, 2) .

فمثلاً، عندما ضرب وباء إيبولا غرب أفريقيا عام 2013، فاقت جمهورية كوبا، الدولة الجزرية الصغيرة في البحر الكاريبي، ثقلها العالمي عن طريق إرسال 165 عاملاً طبياً لمكافحة المرض في سيراليون. جاءت مساهمة كوبا في مكافحة وباء ايبولا في إطار تعاون أكبر مع الدول النامية الأخرى، والذي لم يكن مشروطاً

بالتزامات سياسية أو اقتصادية تجاه كوبا. فقد أرسلت كوبا سابقاً عشرات الآلاف من الأطباء والمهنيين الصحيين إلى دول نامية أخرى في الماضي، فقانت كوبا بإرسال 2500 عامل صحي إلى باكستان بعد زلزال 2005، و1500 آخرين إلى هايتي بعد زلزال عام 2010. بالإضافة إلى ذلك، تقوم كوبا كل عام بتدريب مئات من طلاب الطب الأجانب مجاناً حتى يتمكنوا من خدمة بلدهم عندما يعودون (What Has South-South Cooperation Achieved So Far. https://www.gsdmagazine.org/).

وفي نفس السياق، أدى تعاون دول الجنوب الى نقلة نوعية أيضاً على مستوى المساعدات الإنمائية والانسانية، بحيث أصبحت البلدان النامية مثل الصين والهند والبرازيل التي كانت تتلقى مساعدات إنمائية من منظمة "OECD" اليوم تقدم المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية الأخرى. ارتفعت المساعدة الإنسانية العالمية من الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بنسبة 143٪ في الفترة 2005-2008، إلى 11.2 مليار دولار، قبل أن تنخفض خلال الأزمة المالية. كما وتضاعفت المساعدات من دول البرازيل وروسيا والهند والصين (مجموعة BRICS) إلى أكثر من الضعف. ففي حين كانت تتلقى الهند مثلاً بين عامي 1951 و1992 حوالي 55 مليار دولار من المساعدات الخارجية، أصبحت منذ عام 2013، ومن خلال وكالة التنمية الدولية الخاصة بها (DPA) تقدم المنح لمشاريع التنمية في البلدان النامية الأخرى (What Has South-South Cooperation Achieved So Far. https://www.gsdmagazine.org/) .

تتبع دول الجنوب نموذجًا مختلفًا عن النموذج المتبع في أنماط التعاون الإنمائي التقليدي بين الشمال والجنوب. فوفقاً لتقرير نشرته مجلة (Economist)، فإن ميزانية المساعدات الخارجية للبرازيل قد تضاعفت خمسة أضعاف منذ عام 2005، بحيث تقدم ما يصل إلى أربعة مليارات دولار سنوياً كمساعدات إنمائية، يتم تحديدها على نطاق واسع. وتقدم تركيا المزيد من دخلها القومي كمساعدات أكثر من متوسط ما تقدمه دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، كما وتعتبر الإمارات العربية المتحدة الأكثر سخاءً من بين المتبرعين اليوم، حيث قامت بتسليم 1.25٪ من دخلها القومي للمساعدة الإنمائية. الصين كان لها نفس القدر من النفوذ عندما يتعلق الأمر بالمساعدات التنموية بين دول الجنوب. بالغرم من أن الصين نفسها كانت تتلقى مساعدات خارجية لسنوات، ولكن منذ عام 2005، اتخذت الصين منعطفاً مختلفاً، بحكم التطور الاقتصادي الهائل، بحيث كشفت قاعدة البيانات (AidData) أن الصين قد خصصت 75 مليار دولار كمساعدات لأفريقيا في الفترة بين عامي 2000 و2011، حيث قامت بتمويل ما لا يقل عن 1،700 مشروع تنموي في المنطقة (What Has South-South Cooperation Achieved So Far. https://www.gsdmagazine.org/).

الأمر لا يتعلق بالتجارة والاستثمار والبنى التحتية فقط، إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بناء القدرات وتبادل المعرفة يتسع بالقدر نفسه، مما يسمح بنقل التجارب الوطنية في التنمية المحلية الى الدول الاخرى اعتماداً على نهج تعاون جنوب – جنوب. أحد الأمثلة البارزة على نقل تجارب التنمية المحلية الى باقي الدول كان Bangladesh BRAC، وهي مؤسسة نقلت تجربتها الى من بنغلاديش إلى أجزاء أخرى من آسيا وأفريقيا. تقوم منظمة BRAC بتدريب المزارعات في الدول النامية لتعزيز الزراعة المجتمعية التي تساعد على زراعة البذور للمحاصيل الغذائية الغنية بالمغذيات، بحيث تمكنت عدة مزارع تعتمد على عمل المرأة بشكل أساسي على انتاج بذور الأرز عالية الجودة في ليبيريا وأوغندا (What Has South-South Cooperation Achieved So Far. https://www.gsdmagazine.org/). ومن الأمثلة الاخرى على نقل التجارب التنموية الى باقي دول الجنوب هو برنامج Bolsa Família البرازيلي، وهو برنامج رعاية اجتماعية تابع لحكومة البرازيل، ويحاول البرنامج الحد من الفقر على المدى القصير عن طريق التحويلات النقدية المباشرة، بالإضافة الى مكافحة الفقر على المدى الطويل من خلال زيادة رأس المال

البشري بين الفقراء من خلال التحويلات النقدية المشروطة. كما أنه يعمل على تحسين التغذية والتعليم في مرحلة الطفولة، وتم نقل واعتماد هذا النظام بنجاح في أنحاء مختلفة من العالم مثل تشيلي والمكسيك ودول أخرى في جميع أنحاء العالم ، مثل إندونيسيا وجنوب إفريقيا وتركيا والمغرب (The World Bank. n.d. http://www.worldbank.org).

يأخذ الجدل المتعلق بنجاح تعاون جنوب – جنوب مساحة أكبر عند الحديث عن التنمية الاقتصادية والتبادل التجاري بين دول الجنوب، ففي حين يعتبر البعض أن دول الجنوب قد أعطت تقدماً ملحوظاً في التبادل التجاري وحجم الاستثمار فيما بينها، اعتبر آخرون أن هيمنة الشمال على الجنوب اقتصادياً تحول الى بناء هيمنة اقتصادية جديدة من خلال دول الجنوب الأقدر على السيطرة اقتصاديا على دول الجنوب الاضعف اقتصادياً. ويتعلق هذا الجدل بالمسألة الأوسع المتعلقة فيما إذا كان التعاون بين بلدان الجنوب يختلف عن التعاون بين الجنوب والشمال. تستند العديد من التحليلات للتعاون بين دول الجنوب على الافتراض الضمني بأن التجارة بين دول الجنوب ستكون أقل استغلالية من التجارة والاستثمار بين الجنوب والشمال. لأن التفاعلات الاقتصادية بين دول الجنوب ستكون أكثر استجابة لاحتياجات التنمية في الجنوب، كما وتثير فكرة التعاون بين دول الجنوب صورة إيجابية للتضامن بين البلدان النامية من خلال تبادل الموارد والتكنولوجيا والمعرفة. ووفقاً لهذه الرواية، يهدف التعاون بين بلدان الجنوب إلى اكتشاف واستغلال مبدأ "التكامل" في الإنتاج والاستهلاك والتجارة والاستثمار والتعاون التكنولوجي والإنمائي. وقد تؤدي هذه العمليات بدورها إلى إقامة روابط اقتصادية تكاملية، الأمر الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تآزرات إيجابية عبر الاقتصادات الجنوبية (Kloke-Lesch & Gleichmann, n.d., p.13).

ويقدر تقرير حديث للأمم المتحدة أن حجم التجارة بين دول الجنوب يقترب الآن من حجم التجارة بين دول الشمال كنسبة من التجارة العالمية. قفزت تجارة الهند مع أفريقيا وحدها إلى 40 مليار دولار في السنوات القليلة الماضية، وقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أنه في الفترة بين عامي 1996 و 2006، قدمت الاقتصادات النامية أكثر من 17 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا و27 مليار دولار من الاستثمارات في آسيا (Stuenkel, 2013, p.3).

وقد زادت الاقتصادات الناشئة، ولا سيما الصين والهند والبرازيل، استثماراتها إلى حد كبير في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. الصين وحدها توفر 20 ٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في البلدان النامية. اعتبارا من عام 2013، كان الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في أفريقيا أكثر من 12 مليار دولار. ونتيجة لزيادة التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، قُدِّر التعاون بين بلدان الجنوب بأكثر من 20 مليار دولار. وقد نما الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب بنسبة 20 في المائة كل عام 1996-2009، فقد استثمرت الهند، على سبيل المثال، نحو 65٪ من استثماراتها الخارجية المباشرة المتجهة إلى الخارج في البلدان النامية (What Has South-South Cooperation Achieved So Far. 2014. https://www.gsdmagazine.org/). كما أن قيمة الصادرات بين دول الجنوب تتجاوز الآن الصادرات بين دول الشمال (Stuenkel, 2013, p.3).

إن زيادة النشاط الاقتصادي بين دول الجنوب سيؤدي الى نتائج ملموسة على مستوى التنمية الداخلية، فعندما يزيد النشاط الاقتصادي تتحسن مستويات المعيشة وترتفع مستويات دخل الأفراد، وتسعى العديد من البلدان النامية إلى بناء مشاريع بنية تحتية ضخمة، وبينما قد تفتقر بعض الدول إلى القدرة والخبرة اللازمة للقيام بالمهمة بأنفسهم، فإن تلك الدول عادة ما تلجأ إلى دول جنوب أخرى ممن مروا بتجارب مماثلة وقادرون على بناء مشاريع بنية تحتية ضخمة أو استثمار بمليارات الدولارات (Stuenkel, 2013, p.3). تستثمر الصين، مثلاً، في بناء العديد من الطرق الجديدة وشبكات السكك الحديدية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان النامية الأخرى. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك خط سكة حديد شرق أفريقيا والذي يربط كينيا بأوغندا

ورواندا وجنوب السودان. لذلك، أطلقت الصين في عام 2007، صندوق التنمية الصيني الأفريقي الذي يحفز ويسهل الاستثمارات الصينية في أفريقيا (What Has South-South Cooperation Achieved So Far. 2014. https://www.gsdmagazine.org/).

في المقابل، تشير دراسات واقوال اخرى اخذت اصدائها بالتصاعد الى نقد الافتراض القائل بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مفيد دائماً لجميع الأطراف، لأنه غالباً ما يكون لدول الجنوب الأقوى اقتصادياً مصالح مشابهة لمصالح دول الشمال عند تعاونها الاقتصادي مع دول الجنوب الضعيفة اقتصادياً. وبالتالي يتحول "تعاون" دول الصين والبرازيل والهند إلى ما يسمونه بـ "التدافع من أجل أفريقيا" في "BRICS"، مما يشير إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتشابه بشكل متزايد مع التجارة بين الشمال والجنوب. فالقوى الاقتصادية مثل البرازيل والهند والصين تحول نفسها إلى أقطاب رئيسية للاقتصاد العالمي، وفي ظل تفاوت القدرة على التقدم اقتصادياً لدى باقي دول الجنوب العالمي (Kloke-Lesch & Gleichmann, n.d., p.13).

يبدو واضحا أن التعاون دول الجنوب لا يمكن فصله عن السلطة والسياسة، خاصة وأننا نشهد تراتبية متزايدة للجنوب العالمي. وبالتالي، ربما لا يكون مفاجئًا أن أحدث نماذج التعاون بين دول الجنوب لا تحدث في سياق التجمعات الكبيرة مثل مجموعة الـ 77 والصين، وإنما ضمن المجموعات الصغيرة مثل IBSA وBRICS، والتي شكلت مسار اقتصادي أنجح للدول التي شكلت تلك المجموعات. وبالرغم من أن تلك الملاحظات حول نجاح تعاون دول الجنوب في تجمعات صغرى قد يكون صحيحاً، ولا يمكن اغفال حقيقة أنَّ التطورات الأخيرة كانت سريعة نوعًا ما في مجال التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب، وأن التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب كانت ضخمة، كما تم الاهتمام بتمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة في البلدان النامية (What Has South-South Cooperation Achieved So Far. 2014. https://www.gsdmagazine.org/). إلا أنه مما لا شك فيه أن علاقات القوة غير المتكافئة في إطار تعاون جنوب – جنوب تدفعنا للبحث عن مدى تأثير مختلف أطر السياسات والمصالح السياسية في التنمية والأطر المؤسسية على نتائج مقاصد التنمية للقوى الاقتصادية لدول الجنوب مثل الصين والبرازيل. لذلك، يجادل البعض بأن العلاقات المتغيرة لا تحل محل العلاقات القائمة بالفعل بين الشمال والجنوب، ولكنها تكملها فقط (What Has South-South Cooperation Achieved So Far. 2014. https://www.gsdmagazine.org/).

المطلب الثاني: الانتقال من دور المتلقي الى دور الفاعل

إن التنمية القائمة على تعاون جنوب – جنوب أفسحت المجال للعديد من دول الجنوب لأخذ فرصتها للمساهمة في عملية التنمية الدولية، والمشاركة في رسم السياسات التنموية والتي لا تغفل المصالح الخاصة بدول الجنوب (PICA, 2018, p.31). وعليه، فإن تأسيس الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي يشكل أرضية خصبة لفلسطين للانتقال من دور المتلقي للمساعدات التنموية الى دور الفاعل في مجالات التنمية، بدلاً من تقديم المساعدات الانمائية، مروراً بالشراكات المحلية، والاقليمية، والدولية لتحقيق أهداف التنمية. وأخيراً، المساهمة في رسم سياسات التنمية وحفظ مصالح دول الجنوب في المنظمات متعددة الأطراف (South-South Cooperation in Practice: 10 Powerful Examples. n.d. https://www.gsdmagazine.org/).

وبالنظر الى السياق العام لعمل الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، فإنه من الجلي أن دولة فلسطين بشكل عام تخطو خطواتها للخروج من حالة الاستعمار الى فرض وجود الدولة كأمر واقع، مما يتطلب بالضرورة زيادة حضور فلسطين على الساحة الدولية، وانضمامها للمنظمات والمواثيق الدولية، والتصرف كدولة، بالرغم من كافة القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على سيادة فلسطين على أراضيها وشعبها. وبالتالي، يأتي عمل

الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي في ظل عمل متسق للدبلوماسية الفلسطينية سعياً الى توسعة علاقات فلسطين مع الدول والشعوب الأخرى، ومد جسور التعاون مع كافة الأطراف، خاصة في مجال التنمية والتعاون الدوليين.

إن فلسطين ومن خلال تأسيس الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، وفي خضم عملها في تعزيز العملية التنموية من جهة، سعيها نحو نيل الاستقلال وكسب اعتراف دول العالم من جهة أخرى، اعتمدت التوجه القائم على تعاون دول الجنوب فيما بينها، والذي لم يمنحها فقط فرصة الانتقال من دول المتلقي للمساعدات الانمائية الى دور الفاعل في رسم السياسات التنموية الدولية، بل والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ مشاريع انمائية دولية في دول الجنوب.

إن إشراك جميع الدول، خاصة دول الجنوب، في التفاعل المتعلق بالتوجهات الانمائية قد أكدت عليه وثيقة نيروبي الختامية، والتي اعتمدت نهج "أصحاب العلاقة متعددي الأطراف" (multi-stakeholder approach) واعتبرته أمراً أساسياً لمنح التعاون الإقليمي من منظور جنوب-جنوب، ولتطوير التفاعل بين الأطراف ذات العلاقة؛ ذلك أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب دائماً "شراكة عالمية معززة ومتجددة تجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى وحشد جميع الموارد المتاحة" (Nairobi outcome doc, 2016, P.3. //effectivecooperation.org/).

عملت الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي على تعزيز وجودها وعملها في مجال التعاون الدولي في إطار تعاون جنوب – جنوب من خلال أربعة ركائز أساسية، وهي: الشراكات والسياسات التنموية، والإغاثة الإنسانية والإنمائية، والمشاركة العرفية والمساعدة التقنية، والاستثمار الخارجي والتعاون الاقتصادي من أجل التنمية. وفي حين سيتم الحديث تجربة بيكا في المبحث الثالث بشكل مفصل، إلا أنه وفي خضم الحديث عن مساهمة الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي لا بد من الوقوف عند مساهمة الوكالة في قيادة عملية التنمية دولياً، لتبيان كيف نقلت الوكالة فلسطين من دور المتلقي فقط للمساعدات الإنمائية والانسانية الى دور الفاعل في ذات المجال. وكيف أن استمرار تلقي فلسطين لتلك المساعدات لم يحل دون وقوف فلسطين عاجزة عن المساهمة في تقديم ما لديها من امكانيات لدول الجنوب والقيام بواجباتها التنموية في إطار تعاون جنوب – جنوب.

لقد أتاح تأسيس الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي لفلسطين بناء عدد من الشراكات الإقليمية والدولية مع صناديق ومنظمات التنمية الدولية لتعزيز العمل على جوانب التنمية المختلفة، وبشكل تبادلي وتشاركي. ومنها على سبيل المثال، مكتب الأمم المتحدة لتعاون جنوب – جنوب (UNOSSC) (UNOSSC. n.d. https://www.unsouthsouth.org)، والذي يوفر إطار للتعاون والدعم وتيسير العمل المشترك في المجالات التنموية المختلفة والتي تقع ضمن اهتمامات وأولويات دول الجنوب، بالإضافة الى العمل على دعم جهود البلدان لإدارة وتصميم وتنفيذ سياسات ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تحديد وتقاسم ونقل الحلول الإنمائية الناجحة بين دول الجنوب. تضمن الاتفاق بين الوكالة ومكتب الأمم المتحدة لتعاون جنوب – جنوب استراتيجية تهدف إلى تعزيز وضع الوكالة في الساحة الدولية، من خلال تنمية وتبادل المعرفة بين بلدان الجنوب؛ والتعاون لإيجاد حلول إنمائية مقدمة من دول الجنوب؛ وتيسير الحوار بين الوكالة والجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بالسياسات التنموية (UNOSSC. n.d. https://www.unsouthsouth.org). كما تتضمن تلك الشراكة التعاون في عدة مجالات تستند إلى تعزيز التعاون الثلاثي بين الوكالة والدول الأعضاء، ودعم إدراج ومشاركة الوكالة في الأنشطة والبرامج الإقليمية والدولية، والتعاون لمواجهة التحديات التي تعيق المضي قدماً بتحقيق الاهداف التنموية لدول الجنوب.

وضمن ذات الاستراتيجية المبنية على بناء الشراكات دوليا واقليمياً، والتي ساهمت في نقل فلسطين الى دور الفاعل في مجال التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، قامت الوكالة بتوقيع اتفاقية شراكة وتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) التي حددت إطار التعاون بين المؤسستين بما في ذلك التعاون في مختلف مجالات التنمية مثل الصحة والزراعة والطاقة والبيئة والمياه، وتعزيز مشاركة المرأة وحقوق الإنسان والبرامج والأنشطة الأخرى المتفق عليها بين الأطراف التي تتماشى مع خطة التنمية الأفريقية وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063 (PICA, 2018, p.25).

قامت الوكالة أيضاً ببناء شراكة متينة مع البنك الاسلامي للتنمية، والذي ساهم بشكل كبير في الفترة الأخيرة في فرض حضور إقليمي جيد للوكالة نسبة إلى عمرها القصير، وكان ذلك من خلال اشراك فلسطين في رسم السياسات التنموية للدول الأعضاء في البنك الاسلامي للتنمية. مؤخرا، تم اختيار الوكالة عضوا في فريق العمل المصغر المكلف بوضع خطة خارطة طريق لتعزيز فاعلية التعاون بين وكالات التنمية التابعة للدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، واختير إلى جانب الوكالة في هذا الفريق كل من: الوكالة المغربية للتعاون الدولي، والوكالة التونسية للتعاون الفني، والوكالة المصرية للشراكة من اجل التنمية، ووكالة التنمية الوطنية والتخطيط الاندونيسية. وتم تكليف فريق العمل المصغر بمهام صياغة خطط عمل وتحديد الآليات والتدابير اللازمة لتنفيذ آلية تبادل المعارف والخبرات بين الدول الأعضاء؛ بما يساهم في رصد التحديات وتحديد الاحتياجات والأولويات، والربط بين وكالات التنمية المختلفة وكافة الجهات ذات العلاقة لتأسيس وإنشاء شراكات بينها. وقد تولت الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي وباقي أعضاء فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ الخطط وتحقيق الانجازات وإجراء التقييم بتنسيق ومتابعة البنك الإسلامي للتنمية (الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، 2017. ص. 36).

وكما يشير تقرير حلول التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2017 (Mapping South-South Cooperation Solutions Report 2017) إلى "أن القصص الناجحة وأفضل الممارسات للتعاون في مجال التنمية كانت من خلال إدخال آلية الربط العكسي (Reverse Linkage) في عام 2010 (UNOSSC, 2016, P.5). إن نموذج الربط العكسي - موضوع ضمن مجموعة أوسع من آليات تعاون جنوب -جنوب التي يتبناها البنك الإسلامي للتنمية - وهو آلية تعاون تقني يمكّنها البنك الإسلامي للتنمية، حيث تتبادل الدول الأعضاء معرفتها وخبراتها ومواردها لتطوير قدراتها وابتكار الحلول لتطويرها الذاتي وتستخدم في المقام الأول كطريقة لتطوير القدرات على أساس التعاون بين بلد وآخر (Islamic Development Bank, 2018, p. 6).

ذهبت فلسطين إلى أبعد من المشاركة في مؤتمرات التنمية الدولية والمساهمة في خلق أفكار وحلول للمشاكل التنموية عبر شراكاتها مع صناديق ووكالات التنمية الدولية والمنظمات الدولية ذات العلاقة، لتترأس مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون "جنوب – جنوب" والمقرر عقده في العاصمة الارجنتينية بيونس ايرس في الفترة 20-23 آذار 2019، وتتولى الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، عملية التنسيق بين الوكالات التنموية والفنية للدول المشاركة من جهة، والجهات القائمة على المؤتمر من جهة أخرى، وذلك بصفتها الوكالة الفنية التابعة للدولة رئيسة المؤتمر، وأيضا رئيسة لجنة التنسيق بين وكالات التعاون الدولي لدول منظمة العالم الإسلامي، والتي تضم أيضا: تركيا، واندونيسيا، وتونس، والمغرب، إضافة الى البنك الإسلامي للتنمية، سعيا لتحقيق الأهداف المتفق عليها للمؤتمر ("بحث المسارات والتحديات تمهيداً لقمة الارجنتين"، ٢٠١١).

ويأتي ذلك إضافةً إلى المسؤولية الفردية للوكالة في تعزيز دور فلسطين في تنفيذ الأجندة الإنمائية الدولية من خلال برامج تعاون جنوب – جنوب، في مختلف المجالات التنموية، والتي تعكس تجربتها الفريدة بتقديم الدعم الفني لدول أخرى رغم عملها في ظل ظروف معقدة تحت الاحتلال، بحيث تساهم الوكالة الفلسطينية

للتعاون الدولي، كذراع للدبلوماسية العامة، بتنفيذ العديد من برامج الدعم الفني ضمن مشاريع في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والطاقة ومكافحة الفقر والتدخل السريع للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، وشملت مشاريع في موريتانيا، وراوندا، وموزنبيق، وساحل العاج، وسيريلانكا، وباكستان، وتشيلي، وسانت فنسنت والغرنادين، واندونيسيا، دومينيكا، والاكوادور(الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، 2017. ص. 25).
ومن الجدير ذكره أن جهود الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دولياً تتزامن مع رئاسة فلسطين لمجموعة 77+ الصين والتي تشكل أحد أهم مجموعات الأمم المتحدة التي تهدف الى تحقيق مصالح الدول ذات الاقتصادات الناشئة (انتخاب دولة فلسطين رسميا رئيسا لمجموعة ال77 والصين، ٢٠١٨).
لقد طرحت العديد من دول الجنوب نماذجاً للتحول الى فاعلين في التعاون الدولي في مجالات التنمية، مما يبرر ظهور عدد من وكالات التنمية الدولية التابعة لدول الجنوب، أو حتى تلك الدول حديثة الاستقلال، أو الدول غير المستقرة. فمثلاً تحولت مملكة تايلند لمانح للمساعدات الإنمائية الرسمية؛ بعد ما أن كانت ومن خلال برنامج التعاون الدولي التايلاندي (TICP) والذي بدأ في الستينيات لا تزال مستفيدةً بشكل كبير من المساعدة الإنمائية الرسمية. إلا أنه وفي عام 1992، وبعد سنوات عديدة من تقديم المساعدة التقنية، والتدريب، والمنح الدراسية إلى البلدان النامية الأخرى، أصبحت تايلند مانحًا للمساعدة الإنمائية الرسمية بدعم من اليابان ومانحين آخرين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وبحلول عام 1996، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التايلاندية 4250 مليون بات، ما يعادل 170 مليون دولار. وقد ارتفع هذا المبلغ ليصل إلى 5927 مليون باهت في الفترة 2001-2008، فبفضل وجود ثروة من الخبرات المكتسبة كمستفيد من المساعدة الإنمائية الرسمية، وتطورها الاجتماعي والاقتصادي على مدى العقود الأربعة الماضية، تشارك تايلند اليوم بنشاط مع الدول النامية الأخرى معرفتها الخاصة سعياً الى الحد من الفقر بسرعة وتحسين الصحة والتعليم، ومواجهة تحديات البيئية للتنمية المستدامةً. يذهب جزء كبير من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى جيران تايلند: كمبوديا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار. وفي السنوات الأخيرة، شاركت تايلند بشكل ملحوظ في ترتيبات التعاون الأخرى فيما بين بلدان الجنوب بما يتجاوز جيرانها ومنطقتها. وفي الوقت الحالي، يستفيد أكثر من 50 بلداً من دول الجنوب من التعاون التقني لتايلند (South-South Cooperation in Practice: 10 Powerful Examples. n.d. //www.gsdmagazine.org).
وذهبت بعض دول الجنوب للانتقال من دور المتلقي للمساعدات الى دور الممول والمقدم لتلك المساعدات، مثل تركيا والتي بدأت في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 1985 كمساعدات غذائية. ومنذ ذلك الحين، استمرت المساعدة الإنمائية الرسمية التركية وتوسعت في العديد من المجالات. في بداية برنامج التعاون بين دول الجنوب لتركيا في الثمانينات، كانت تركيا متلقية للمعونة ولم يكن لديها وكالة للتعاون الدولي لتقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية الأخرى. لذلك، تم تنفيذ البرنامج من قبل منظمة تخطيط الدولة (SPO) باعتبارها الوكالة الحكومية المختصة بذلك. وخلال فترة تنفيذ برنامج التعاون فيما بين دول الجنوب، زادت تركيا قدرتها على تقديم المعونة الإنمائية. وفي عام 1992، تم تأسيس الوكالة التركية للتعاون الدولي (TIKA) لتتمكن تركيا من تقديم مساعدات إنمائية أكثر من تلك التي تلقتها (South-South Cooperation in Practice: 10 Powerful Examples. n.d. //www.gsdmagazine.org).
تحاجج هذه الورقة أنه لا يمكن لدول الجنوب، التي تمتلك الامكانيات الفنية والبشرية، وحتى المالية، ان يقتصر دورها على تلقي المساعدات وتنفيذ الأجندة الإنمائية التي تضعها دول الشمال، بل يجب ان تساهم دول الجنوب في وضع الاستراتيجيات وصياغة الخطط الانمائية ذات الطبيعة الدولية. لذلك، من المهم جدا ان تمتلك الدول المنظومات الحكومية وصناديق التنمية والوكالات الفنية التي تمكنها من الانخراط في برامج

تعاون جنوب ـــ جنوب، لتصبح مراكز فعل قادرة على القيام بالبحوث اللازمة، وتأسيس وتحديث قواعد بيانات تتعلق بتعاون جنوب ـــ جنوب، وكذلك اصدار تقارير دورية تعكس هذا التعاون من خلال الأنشطة والبرامج التي تنفذها ضمن إطار التعاون الثلاثي والمتعدد.

المبحث الثالث: تجربة الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي في تحقيق الأجندة الإنمائية العالمية

الطلب الأول: الدور المزدوج لعمل الوكالة

تعمل الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي على تحقيق مهمة مزدوجة تتمثل بدايةً في تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية بهدف تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان التنمية الدولية والإسهام في الإغاثة والمساعدة الإنسانية، وعمليات إعادة الإعمار بعد الكوارث. إضافة الى دورها كأداة دبلوماسية عامة لتنسيق التواصل مع مناطق جغرافية متنوعة وإقامة علاقات أقوى مع البلدان والشعوب التي تبدي تضامنها مع فلسطين وتدعم حقوق الشعب الفلسطيني ومفهوم إقامة الدولة الفلسطينية.

سعت وزارة الخارجية والمغتربين إلى تعزيز مجالات التعاون التنموي من خلال الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، بصفتها ذراعاً تنفيذياً وداعماً للعمل الدبلوماسي من خلال إنجاز الشراكات الاستراتيجية مع مختلف الأطراف الدولية، القائمة، بالتنسيق والتعاون مع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية الشريكة الحكومية والأهلية الشريكة لتحقيق مبدأ "التضامن من خلال التنمية لعالم أكثر صمودا"، والتي يتم بموجبها إنجاز عدد من المشاريع والبرامج التنموية من خلال الاستعانة بالمعرفة والخبرات الفلسطينية المتوفرة داخل الوطن وخارجه. وتتطلع الوكالة إلى دعم وتكريس التعاون والتضامن مع الدول الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية عبر التنمية والتعاون الدوليين، وإنجاز العديد من المشاريع والبرامج التنموية في الدول المستهدفة، وذلك من خلال الصناديق والبنوك الإسلامية والدولية في إطار تعزيز امكانيات المؤسسات الفلسطينية للرفع من قدراتها للقيام بمسؤولياتها في عملية التنمية الدولية (PICA, 2018, p.24).

ولتحقيق الأهداف سالفة الذكر، تستعين الوكالة بالموارد البشرية الفلسطينية الموجودة في المؤسسات المحلية والدولية، بما في ذلك الخبراء والتقنيين والمهندسين والأطباء والباحثين الأكاديميين والطلبة والمتطوعين والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمغتربين الفلسطينيين. كما وتسعى الوكالة لتعزيز التنمية الاجتماعية والدولية في من خلال تبادل الخبرات الفلسطينية مع باقي دول الجنوب، وتلعب دوراً في التضامن على الصعيد الدولي من خلال تنفيذ مبادرات التعاون الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف، وتسهم الوكالة بشكل مباشر في تحقيق أهدافها للتنمية المستدامة (2030) (PICA, 2018, p.39).

إضافة الى ذلك، تهدف الوكالة إلى العمل ضمن ثلاثة مجالات أساسية وهي التعاون الثنائي مع شركائها من الدول كجزء من التعاون جنوب- جنوب، والتعاون الثلاثي، بما في ذلك التدخل كطرف ثالث وتقديم الدعم الفني والتعاون الإنمائي، والتعاون المتعدد الأطراف من خلال المنظمات الدولية، بما في ذلك اتفاقات التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وغيرها (PICA, 2018, p.39).

تتبع الوكالة استراتيجية معينة تخص وضع الأهداف المرجوة لإنجازاتها باتباع نهج معين يعتمد على الطبيعة الجغرافية للدولة المستهدفة، وطبيعة البرامج المستهدفة، وطبيعة الهدف الإنمائي العالمي الموضوع من طرف الأمم المتحدة لتحقيق الأجندة الإنمائية العالمية. وهذه الاستراتيجية محدداتها التالي:

1- الأولوية الجغرافية: تضع الوكالة الفلسطينية عدة محددات بعين الاعتبار في تحديد الدول المستهدفة لتنفيذ برامجها الإنمائية، فأولاً، ينبغي أن تكون الدولة ضمن بلدان الجنوب، على اعتبار أن تلك الدول هي الدول النامية والتي تكون بحاجة أكبر الى التعاون في مجال التنمية، كما أن أغلبها من الدول التي

تُعبّر عن حاجتها الى الإعانة في المجالات التنموية المختلفة على اعتبار أنها تواجه تحديات إنمائية صعبة وتسعى للحصول على الدعم الذي يكون ضمن إمكانيات الوكالة. أما ثانيا فتركز الوكالة على استهداف الدول التي توجد فيها إمكانية لتعزيز القدرة على الصمود المتبادل، على اعتبار أن الوكالة تعتبر ذراع الدبلوماسية العامة لدولة فلسطين، حيث أنها تتعامل مع بلدان العالم التي تربطها اتفاقيات تعاون ثنائية مع وزارة الخارجية الفلسطينية. وثالثا، تركز الوكالة على تقديم الدعم الفني، وبالتالي فهي تحدد توجهاتها ناحية الدول التي تعبر عن حاجتها الى الدعم في المجال التقني والفني، وتلبية احتياجاتها من خلال الموارد البشرية الفلسطينية (الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، 2017، ص.17).

2- الأولوية الموضوعية: تركز فلسطين على تقديم الدعم في إطار تعاون جنوب-جنوب ضمن الإمكانيات المتاحة، فتقوم الوكالة بتقديم الدعم الفني في مجموعة من مجالات التنمية البشرية، بناءً على الموارد البشرية الفلسطينية المتاحة حالياً، باستخدام الخبرات الفلسطينية الموجودة في الداخل وكذلك الموجودة في الخارج، مما أدى الى بناء قاعدة مكونة من موارد بشرية متنوعة بحيث تشمل تقريباً جميع التخصصات، والخلفيات، الخبرات العملية. ويتم استخدام هذه الخبرات في مشاريع تنموية تقدم الدعم من خلال الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة، فضلا عن الأعمال ذات علاقة بتطوير البنية التحتية، كإمدادات المياه والإسكان والهندسة وتوفير خبرات زراعية. كما وتقدم الوكالة الدعم في مجالات التنمية الطارئة والمعونات الإنسانية لتعزيز صمود هذه البلدان (الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، 2017. ص.18).

المطلب الثاني: الميزة المقارنة للوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي

تقدم الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي مجموعة فريدة من المهارات والخبرات والحلول التي أثبتت فعاليتها في أصعب الظروف، بحيث تتيح فرادة وخبرة الوكالة في العمل الإنمائي تقديم عدد من الحلول الفعالة والسريعة التي تم اختبارها واثبات جدواها في دول الجنوب. تتمتع الوكالة بمزايا مقارنة تجمع بشكل مشترك بين مجموعة من الخبرات وتوجه مختلف للوكالة نفسها. وتستمد الوكالة تلك المزايا المقارنة من عدة عوامل رئيسية، منها:

أولا، المعرفة التطبيقية ورأس المال البشري المتأصلة في التجربة الفلسطينية؛ بحيث تشكل المرونة و"تجربة النزوح" للشعب الفلسطيني اساس العلاقة بين الإنسانية والتنمية، والذي انعكس على عمل الوكالة. بحيث عملت الوكالة على الاستفادة من خبرات رأس المال البشري الفلسطيني في المشاركة المعرفية وتنفيذ المشاريع الإنمائية، والذي اعتاد العمل اساساً في بيئة معقدة وغير مستقرة للتنمية، مما يمكن تلك الخبرات من فهم حاجات دول الجنوب والتأقلم بسرعة مع بيئة ومشاكل دول الجنوب والدول الأقل نماءً فيما يتعلق بالتنمية (PICA, 2018, p.23).

إنَّ القدرة على العمل بشكل سريع وفعال والقدرة على التكيف والاستعداد للمخاطرة والألفة في أماكن العمل المتأزمة اعطت مرونة لدولة فلسطين والخبراء الفنيين الفلسطينيين، بشكل أكبر نسبياً من وكالات التنمية الدولية الأخرى التابعة لدول الشمال، والتي لم تعتاد العمل في بيئة صعبة أو معقدة للتنمية، والتي لم يعتاد خبرائها على التأقلم بسرعة مع تلك البيئة أو فهم مشاكل الدول الأقل نماءً وغير المستقرة بسرعة. فواقع بيئة العمل التنموي في دولة فلسطين أدى إلى زيادة القدرة على العمل "في أي مكان". مما جعل الوكالة قادرة على تحقيق نتائج أعلى وانخفاض تكاليف المشاريع الإنمائية على نحو غير عادي في البيئات الصعبة المليئة بالمخاطر (PICA, 2018, p.23).

إضافة الى ذلك، تتميز الوكالة بالمرونة في العمل، فيعتبر الابتكار أمراً حيوياً في البيئات التي لا يوجد فيها طريقة معينة لتنفيذ المشاريع الإنمائية، والتي لا تتقبل الحلول الإنمائية التقليدية أو تلك التي تصلح للدول

المتقدمة. مما يجعل الوكالة في وضع فريد عند العمل في بيئات تحتاج وتتطلب الإبداع والابتكار لتجاوز معيقات التنمية التي تفرضها بيئة العمل لدى دول الجنوب. لذلك اعتادت الوكالة العمل في ظل ظروف صعبة، وإدارة المخاطر والأزمات التي لا يمكن التنبؤ بها وتطوير الحلول للتحديات اليومية (PICA, 2018, p.23).

العامل الآخر الذي يضيف ميزة تنافسية لعمل الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي هو العمل من خلال شبكة خبراء فلسطينيين في أماكن تواجدهم المختلفة في فلسطين، والشات، وباقي الدول في العالم، بحيث تعتمد الوكالة في عملها على رأس المال البشري والخبرات الفلسطينية الرائدة والمتخصصة كلٌ في تخصصه في أماكن تواجدهم المختلف، مثل برنامج TOKTEN (نقل المعرفة من خلال المواطنين المغتربين) التي عملت الوكالة على تنفيذه (UNDP, n.d. http://www.ps.undp.org). فنظراً للشتات الفلسطيني بسبب النكبات والنكسات التي شتتت تواجد الشعب الفلسطيني في مختلف المناطق في العالم، توزع الشعب الفلسطيني على نواحي كثيرة في العالم، مما يعني أن الخبرات الفلسطينيين هي عملياً خبرات وعقول فلسطينية متواجدة في العديد من الدول وتعمل ضمن نطاق بيئات مختلفة وغير متكافئة، مما يعطي الوكالة تعددية أكبر في رأس مالها البشري والذي يتألف من أفراد ذوي مهارة عالية، وذوي خبرة، ومعرفة ثقافية محلية ، وناطقين بلغات مختلفة، ولديهم القدرة على حشد مساهمات مالية من الأفراد ذوي المكانة المرموقة وأصحاب رؤوس الأموال (PICA, 2018, p.24).

وأخيراً، تعتبر الشراكات الميزة الأهم في عمل الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي؛ بحيث تمكنت الوكالة من تحقيق عدد واسع جداً من الشراكات على المستوى المحلي، والإقليمي والعالمي. انطلاقاً من فلسفة الوكالة الأساسية في تقاسم الموارد، حتى عندما تكون هذه الموارد شحيحة. وهذا النهج، يكمن أساساً في مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويعكس الرؤية الأكبر للتضامن والشراكة العالمية. وفيما يلي تحليل لتجربة الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي في تحقيق دورها الإنمائي من خلال بناء الشركات وتنفيذ المشاريع الانمائية في الدول الشريكة (PICA, 2018, p.24).

المطلب الثالث: تجربة الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي في بناء الشراكات من أجل التنمية

تعد شراكات الوكالة الأداة الرئيسية لتعزيز أنشطتها وتطوير قدراتها وحشد الموارد المالية. منذ إنشائها، كان الهدف هو إنشاء وتدعيم شراكات محلية وإقليمية ودولية قوية لدولة فلسطين. ولذلك، تعمل الوكالة بشكل وثيق مع المبادرات والمنظمات العالمية والإقليمية والمحلية لتعزيز شبكة شراكة عالمية من خلال "أصحاب العلاقة متعددي الأطراف" (multi-stakeholder approach).

وقعت الوكالة منذ إنشائها على عدد من اتفاقيات التعاون الدولي واتفاقات الشراكة الثنائية والثلاثية مع المنظمات الدولية والوكالات الإنمائية متعددة الأطراف والمؤسسات الإقليمية والمالية التي تتعامل مع أركان التدخل الأربعة (اعادة الاعمار بعد الكوارث، الخبرة الفنية والاستثمار ورسم السياسات). علاوة على ذلك، تعمل الوكالة بشكل وثيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحث والقطاع الخاص على المستوى الوطني والدولي (الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، 2017. ص15) .

في سبتمبر 2016، وقعت شركة الوكالة اتفاقية شراكة استراتيجية كبيرة مع البنك الإسلامي للتنمية (IDB) الذي قامت بموجبه المؤسسة المالية بدعم أنشطة تطوير الوكالة في أفريقيا. ومن الجدير ذكره أن البنك الإسلامي للتنمية هو المؤسسة الإنمائية المتعددة الأطراف الوحيدة التي يتم استقطاب عضويتها بالكامل من الجنوب وتعمل على تعزيز مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وعلى الأخص التعاون التقني (الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، 2017. ص15).

وكما اسلفنا ذكره، قامت الوكالة ببناء شراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، مما يمَّكن فلسطين من المساهمة في اقتراح سياسات وخطط استراتيجية تتعلق بدور وكالات التعاون التنموي والفني للدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية وفي تنفيذ الأجندات التنموية الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون التنموي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عبر خطط وبرامج محددة. وأدى توسيع نطاق أنشطة التعاون التقني والتضامن المتزايد بين أعضاء البنك الإسلامي للتنمية إلى إقامة شراكات مستدامة ومفيدة لكل من البنك الإسلامي للتنمية ووكالات التعاون للبلدان الأعضاء.

وكعضو في البنك الإسلامي للتنمية، فإن الوكالة كانت جزء من مبادرة التعاون التقني (3.2.C Initiative of Technical Cooperation)، والتي تم الاتفاق عليها بين الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء فيه البالغ عددها 57 دولة، إلى إنشاء آلية للتنسيق من أجل تحقيق التنمية المستدامة على أرض الواقع؛ وتعزيز الشراكات القائمة بين وكالات التعاون التقني والتنموي للدول الأعضاء مع البنك الإسلامي للتنمية؛ والمساهمة في تشكيل والتأثير على أجندة العمل العالمية للتعاون التنموي وكذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (Islamic Development Bank, 2018, p.14).

وفقاً لخارطة طريق هذه المبادرة، فإن الوكالة مسؤولة عن تنظيم منتدى التنسيق السنوي لمبادرة (C.3.2) في عام 2019، إلى جانب العديد من الواجبات الأخرى التي وضعتها جميع وكالات التعاون الدولي المعنية. وبما أن المبادرة تقوم على التعاون بشكل مشترك، تهدف هذه المبادرة أيضاً الى تقديم الدعم من قبل بعض الدول الأعضاء لتقوية عمل وكالات التعاون التقني المنشأة حديثًا في جزر القمر وغينيا ودولة فلسطين (PICA, 2018, p.41).

كما وقعت الوكالة اتفاقية شراكة وتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) التي حددت إطار التعاون بين المؤسستين بما في ذلك التعاون في مختلف مجالات التنمية مثل الصحة والزراعة والطاقة والبيئة والمياه، تعزيز مشاركة المرأة وحقوق الإنسان والبرامج والأنشطة الأخرى المتفق عليها بين الأطراف التي تتماشى مع خطة التنمية الأفريقية وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063 (الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، 2017. ص42.)

أتاح تأسيس الوكالة أيضاً لفلسطين بناء شراكات مع نظيراتها من وكالات التعاون الدولي للدول الصديقة لفلسطين، كان منها كالوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي، بالإضافة الى الشراكة مع وزارة التنمية البريطانية، وقد تم الاتفاق مبدئياً على إنشاء لجنة مشتركة بين الحكومتين، الفلسطينية والبريطانية، برئاسة وزيري الخارجية، لتشمل التعاون في مجالات الصحة، والتعليم، والأمن، والتعاون الاقتصادي. إضافة إلى اتفاقيات التعاون الرئيسية مع الدول، مثل الوكالة الشيلية للتعاون الدولي (AGCI)، الوكالة المغربية للتعاون الدولي، وزارة الصحة في موزمبيق، بولندا، سريلانكا، الأمانة العامة للمجلس الوطني للتخطيط الاستراتيجي وآخر مع وزارة التعاون الدولي في السودان والوكالة التونسية للتعاون الفني (ATCT) ووزارات الاقتصاد والشؤون الخارجية لجمهورية فنزويلا البوليفارية (PICA, 2018, p.27).

المطلب الثالث: تجربة الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي في تحقيق أهداف التنمية

تعمل الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي على تحقيق اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (2030) من خلال تنفيذ مشاريع تنموية في عدد من دول الجنوب ، وذلك بناءً على رغبة فلسطينية في تسخير موارد فلسطين البشرية والمؤسساتية، لمشاركة خبراتها مع باقي دول الجنوب، وذلك ضمن خطة عمل التعاون الانمائي الدولي. ولذلك، تقوم الوكالة، تحت مظلة وزارة الخارجية وبدعم من السفارات الفلسطينية في الخارج، بإيفاد فلسطينيين مؤهلين لتقديم الدعم المهني والفني والمساهمة في التعاون الإنمائي الدولي في البلدان النامية. كما وتشارك في عمليات الإغاثة والمساعدة الإنسانية وتوفير الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص الفلسطيني.

في جعبة الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي العديد من مشاريع المبادرات، والتي بدأت خطوات تنفيذها على الأرض، سواء في إفريقيا أو العالم العربي أو أميركا اللاتينية وغيرها من الأقاليم الجغرافية كلما لزم الأمر، بالاستفادة من الخبرات والكوادر الفلسطينية لتقديم المساعدة لهذه الدول، خصوصاً في مجالي التعليم والصحة. لم تحتاج الوكالة الى طويل وقت حتى بدأت بترجمة رؤيتها على أرض الواقع، فكانت مبادراتها بسيطة ولكن قوية وهامة في مجال مساهمتها في تحقيق الأجندة الإنمائية العالمية من خلال تنفيذ مشاريع تنموية على المستوى الدولي، فبادرت في إنجاز مشاريع هامة بمجالات عدة تمثلت في:

أولا: في المجال الإنساني، وذلك من خلال الاستجابة السريعة وتقديم المساعدات الى الدول المتضررة من الكوارث من قبل فريق الاستجابة والتدخل السريع التابع لدولة فلسطين. وكانت أولى مبادراته قيادة وفد إغاثي يضم 19 طبيباً وممرضاً لمساعدة منكوبي الزلزال الذي ضرب الاكوادور في أوسط شهر نيسان، وشملت انشطة الوفد ايضاً تقديم مساعدات انسانية لتجمعات تقطعت بها السبل بسبب الزلزال، حيث كانت فلسطين من الدول القلائل التي أرسلت وفداً طبياً لإغاثة منكوبي الزلزال، مما يعزز البعد الإنساني البحث في عمل الوكالة. كما تم إرسال فريق الاستجابة والتدخل السريع الفلسطيني الي دومينيكيا في أعقاب الاعصارين IRMA وMARIA مباشرةً، حيث تألف الفريق من 36 عضواً مكوّناً من أطباء متخصصين، وعمال إنقاذ، ومسعفين، وأعضاء دفاع مدني، وخبراء في الإغاثة الإنسانية والمأوى (PICA, 2018, p.37).

كما قدمت الوكالة المساعدة لدعم جمهورية إندونيسيا بعد التسونامي الذي خلف أضرار كبيرة في البلاد عام (2018)، والذي وأدى إلى هروب آلاف الضحايا من ديارهم بعد هذه الكارثة. فقامت الوكالة بإرسال فريق الاستجابة السريعة والإنقاذ الفلسطيني إلى الجزر المتضررة لتقديم الدعم الطبي في هذه الحالة الطارئة. وفي وقت لاحق، أعلنت الحكومة الإندونيسية الجزر المتضررة كمنطقة عسكرية مغلقة بسبب الأثر الخطير الذي تسببت فيه التسونامي في انتشار الأمراض، فقامت الوكالة بتوفير اللوازم والأدوات لمساعدة المتضررين من الكارثة، من خلال توفير الخيام والمولدات الكهربائية لأربعة ألاف شخص فروا من الكارثة، وذلك للتقليل من أضرار الكارثة من منظور إنساني (PICA, 2018, p.37).

ركزت هذه المهام على تقديم الإعانات في المجال الانساني على الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة وهو الصحة الجيدة والرفاه، حيث تم توفير الإغاثة والدعم الإنساني، والمساهمة بالمساعدات الإنسانية للمناطق المنكوبة، و دعم الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومات الدول المتضررة والفرق الدولية للتخلص من آثار الكوارث المميتة، حيث تم توفير الإمدادات والأدوات التي من شأنها دعم المتضررين بالقرب من الكارثة، وتوفير الخيام والمولدات الكهربائية التي ستدعم الناس في المناطق المنكوبة، وكذلك توفير الجرافات ومعدات الطرق لمسح المسارات المؤدية إلى المطارات والموانئ للسماح لحركة المركبات التي تحمل المساعدات (PICA, 2018, p.37).

ثانيا: المشاركة المعرفية والتقنية في المجالات التنموية، وعلى رأسها الصحة والزراعة. فقد قامت الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي بتنفيذ عدد من المهام والمشاريع في المجال الصحي بمختلف مجالاته في عدة بلدان، فتم الاستفادة من الخبرات الفلسطينية الرائدة خاصة في مجالات الجراحة العامة، طب الأطفال، جراحة العظام، جراحة الفم والوجه والفكين، وجراحة المسالك البولية، طب الأذن والأنف والحنجرة (الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، 2017. ص15).

ففي العام 2016 تم تصميم مشروع لدعم القطاع الصحي في الجمهورية الإسلامية الموريتانية من خلال ايفاد أطباء فلسطينيين متخصصين ومدربين في العديد من المجالات وذلك لمساعدة الأطباء في موريتانيا لتقديم العلاج الطبي، حيث قام وفد طبي فلسطيني مكوّن من 11 طبيباً من مختلف التخصصات بتقديم خدماته العلاجية في موريتانيا، بالإضافة الى تحسين قدرات ومهارات الأطباء في مستشفيات موريتانيا، والذي ساهم بدوره في خلق جسور من العلاقات المتبادلة الصادقة بين الشعب الفلسطيني وشعب موريتانيا، والترويج

بشكل إيجابي للقضية الفلسطينية بالإضافة إلى التواصل مع الدول الصديقة لفلسطين في أفريقيا، ويأتي هذا المشروع وفقًا للأولويات التي حددتها مؤتمرات القمة العربية - الأفريقية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وأهمها الهدف الثاني، والثالث، وهم القضاء التام على الجوع، وتوفير الصحة الجيدة والرفاه (الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، 2017، ص47).

وفي نفس هذا الإطار، قامت الوكالة بإرسال وفد مكون من 20 طبيب عيون الى عدة دول أفريقية منها الموزمبيق، موريتانيا، غينيا-بيساو، غينيا، جيبوتي، تشاد، النيجر وتوغو. حيث هدفت هذه المهمة إلى توفير خدمات الرعاية الصحية مجاناً للأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر أو ضعف الرؤية بسبب إعتام عدسة العين في العالم الإسلامي، وخاصة في أفريقيا، حيث أشارت الاحصائيات المعطاة لنا من سفاراتنا الموجودة في القارة الأفريقية أن هناك أكثر من 40 مليون شخص من أكثر من 300 مليون شخص فقدوا بصرهم جزئيًا في جميع أنحاء العالم. وفي أفريقيا، وبسبب تكلفة ونقص أطباء العيون، لا يستطيع الجميع تحمل تكاليف العلاج واستعادة بصرهم، فقررت الوكالة تقديم الإعانة في هذا المجال في القارة الأفريقية، في إطار التعاون الثلاثي مع كل من بنك التنمية الإسلامي ونادي البصر التونسي (الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، 2017. ص48).

أما في جمهورية الباكستان الإسلامية، تم التعبير عن رغبتهم لاستضافة مدير برنامج جراحة العظام وتقويم العمود الفقري في الوكالة لمشاركة خبراته ومعرفته في جراحات تقويم العمود الفقري، حيث أصبح مستشفى الأطفال في لاهور بعد هذه المهمة أول مركز طبي حكومي باكستاني لينجز لهذه العملية المعقدة والمكلفة، كما أصبح الفريق الطبي المتخصص في لاهور مدرّب بالكامل وقادر على إجراء جراحات الحبل الشوكي للأطفال الحساسة على المدى الطويل (PICA, 2018, p.40).

وفي رواندا، عملت الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي على تنفيذ برنامج تقديم خدمات الرعاية السريرية والبدنية، وذلك في إطار نهج "التضامن من خلال التنمية"، عملت الوكالة على تنفيذ البرنامج بالتعاون مع مستشفى الملك فيصل في العاصمة الرواندية كيغالي بعد دعوة رسمية من المستشفى للاستفادة من الخبرة الفلسطينية في جراحة العمود الفقري لتقويم العظام، بهدف تعيين خبراء لبدء عملية إنشاء وحدة تقويم العمود الفقري عند الأطفال على أن تكون مركزاً محورياً لنظام الصحة في رواندا ومركزاً لبناء القدرات محلياً وعلى المستوى الإقليمي، ودعم قطاع الصحة في رواندا وتوفير خدمات صحية جيدة من خلال تعزيز طرق التشخيص بالإضافة إلى توفير الأجهزة الطبية والأدوية الجديدة. وتتماشى جميع هذه المشاريع الصحية مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 من أجل النمو الشامل في إفريقيا أيضاً (PICA, 2018, p.41) .

أما في المجال الزراعي، تم تقديم عدد من المشاريع لجمهورية فنزويلا البوليفارية في إصلاح وتشغيل المشاريع الزراعية الحيوية من خلال تقديم المساعدة التقنية، ونقل المعرفة وخلق فرص استثمارية جديدة. وذلك من خلال إصلاح وتشغيل مشروعين زراعيين هامين، بحيث تشمل المشاريع تطوير مزارع الدفيئات الزراعية لإنتاج الخضراوات في ياريتاجوا، وتشغيل مرفق للدواجن بهدف إنتاج البيض في تيغري بولاية أنزواتيغي. وبمجرد وضع حجر الأساس في إنجاز هذه المشاريع تم رصد مساهمتها في خلق الوظائف، ونمو الإنتاجية وكذلك تحسين القدرة التنافسية في القطاع الزراعي المحلي. مما أدى الى تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، وإظهار أهمية رأس المال البشري الفلسطيني والموارد في حل تحديات التنمية وأيضا المساهمة في تعاون جنوب – جنوب وتنفيذ جدول أعمال التنمية العالمي لعام 2030 وهذا تمثل من خلال دعم تحقيق أهداف التنمية العالمية، لا سيما الهدف الأول (القضاء على الفقر)، والهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) (PICA, 2018, p.45).

كما وتقوم الوكالة بتطوير برنامج سريع المسار مدته عام واحد في سريلانكا لتعزيز التعاون التقني المشترك في قطاع الإنتاج الزراعي لتحسين المنتجات الزراعية يشرف عليه الخبراء الفلسطينيون. وتم التركيز بشكل خاص على حاجة سيريلانكا تطوير الزراعة العضوية، لذلك، شدد الفريق الفني الفلسطيني على الاحتياجات في ثلاثة مواضيع الرئيسية في الزراعة: المياه (أنظمة الري، بناء القدرات في تصميم وإدارة الري)؛ البيوت الخضراء وإدخال التقنيات الحديثة؛ الحاجة إلى إدخال طرق عملية جديدة والحد من استخدام المواد الكيميائية (PICA, 2018, p.25).

ثالثاً، سعت الوكالة الى تعزيز الاستثمار الفلسطيني في الخارج، الأمر الذي يتقاطع مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة وهو العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وتعتمد الوكالة في هذا التوجه على بناء الشراكات مع القطاع الخاص الفلسطيني. إن بناء شراكات ناجحة مع القطاع الخاص الفلسطيني من شأنه تمكين الوكالة من تحقيق أولوياتها الاستراتيجية بشكل أفضل، ولقد أثبت القطاع الخاص الفلسطيني، بما في ذلك رجال الأعمال والشركات، فعاليته في حل المشكلات المعقدة وتقديم النماذج التجارية المرنة. في الواقع، عززت تجربة الشعب الفلسطيني عبر التاريخ قدرة الشركات الفلسطينية على العمل والنجاح في المواقف المتقلبة ومكنتها من تحمل التهديدات والمخاطر خاصة المخاطر السياسية، لتبقى ثابتة في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية (الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي، 2017. ص17).

في عام 2018، شرعت الوكالة في تنفيذ عدد من المشاريع الواعدة التي من شأنها أن تلعب دوراً هاماً في مواجهة تحديات التنمية من خلال الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص (PPPs). عملت الوكالة على تعزيز دور رجال الأعمال والشركات الفلسطينية في عدد من الدول، ومنها جمهورية السودان على سبيل المثال، بحيث شرعت الوكالة في برنامج لتعزيز الاستثمار الفلسطيني في السودان من خلال مشاريع للقطاع الخاص الفلسطيني في مجال صناعة الأدوية، والزراعة، والتكييف (PICA, 2018, p.43).

المطلب الخامس: مستقبل وتحديات عمل الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي

إن تجارب التعاون بين دول الجنوب يقودنا الى القول بأن تبادل الخبرات والمشاركة المعرفية وبناء الشركات للخروج بالممارسات الفضلى وحلول التنمية هي طريقة فعالة للتصدي لتحديات التنمية. وبالتالي، فإن على الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي المضي قدماً وتعزيز نموذج تعاون جنوب –جنوب، ليستمر في مواجهة تحديات التنمية والمستدامة. وبالنظر إلى المستقبل، فإن الوكالة باعتبارها وكالة أنشئت على خلفية اعتماد الاجندة الانمائية عام 2030 ونموذجها الجديد للتنمية، لديها فرصة استثنائية للتغلب على معيقات عملية التنمية. مع استمرار الوكالة في توسع عملها ونشاطها، سيكون للحلول التعاونية والتطويرية التي توفرها تأثيرًا مثبتًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

عادة ما يكون الافتقار إلى التنفيذ المناسب، أو المتابعة المنهجية أو الدعم المؤسسي في تنفيذ المشاريع التنموية هو التحدي الرئيسي للعديد من دول الجنوب. لذلك، ولتحويل استراتيجية التعاون الشاملة بين دول الجنوب إلى واقع، تحتاج الوكالة، كوكالة تعاون دولي حديثة النشأة، إلى تسخير ثقافة التعلم المستمر، وابتكار الحلول الانمائية التي تعتمد على استغلال رأس المال البشري، والقدرة على خلق وتبادل المعرفة التي تلبي احتياجات دول الجنوب، والتي تتماشى مع الاحتياجات المتطورة لشركائها. وستحتاج كذلك، مثل أي مؤسسة تعمل على دفع عجلة التنمية الدولية، إلى توفير مؤشرات تسمح للوكالة بقياس تأثير مشاريعها على أساس التعاون الخاص بها وفي برامج التعاون الخاصة بالبلدان الأخرى.

تواجه الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي عدد من التحديات والصعوبات في عملها، نظراً لفرادة وخصوصية ظروف عمل الوكالة والتي تعمل في ظل وجود دولة فلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي، والذي يعتبر معيق أساسي لعمل الوكالة، خاصةً في موضوع تنقل الوفود المشاركة في المهمات إلى خارج اراضي الوطن، الأمر الذي يؤدي في بعض الاحيان إلى منع اعضاء من الوفد من السفر لأسباب لا يتم الافصاح عنها، كما إن

تحكم الاحتلال بالحدود والمعابر يصعب من عملية الاستفادة والتواصل مع الخبرات الموجودة في قطاع غزة، ومن دخول الوفود التي لا تربطها علاقات دبلوماسية مع الاحتلال إلى أراضي الوطن ضمن إطار عمل الوكالة.

إضافة الى ذلك، يُنظر الى التمويل كأحد أهم التحديات التي تواجه الوكالة، ذلك أنه لا يوجد مصدر ثابت وكافي لتمويل برامج ومشاريع الوكالة، على الرغم من وجود موازنة حكومية متواضعة لتلك المشاريع، إلا انها لا تعتبر كافية للوصول الى شريحة أكبر من دول الجنوب في العالم في اطار التعاون التنموي، خاصةً عند العمل على تنفيذ مهمات ومشاريع كبرى.

وأخيراً، لا يمكن إغفال العامل الثقافي المحلي كتحدي لعمل الوكالة أحياناً، والتي تشق طريقها نحو كسب تواصل أكبر مع دول العالم؛ وذلك نظراً لجود أوضاع إنسانية صعبة تعيق عملية التنمية الداخلية، الأمر الذي يعرض الوكالة لانتقادات أحياناً بسبب عدم وضوح البعد الدولي و الدبلوماسي لإنشاء الوكالة، والذي يلقي على عاتق الوكالة مسؤولية تسويق وتقديم الوكالة محلياً سواء من خلال الإعلام المحلي او الحملات الاخرى، لجذب المزيد من الخبرات الفلسطينية للعمل على تنفيذ مشاريع الوكالة في الخارج.

في عام 2019، تتوقع الوكالة أن تدخل الساحة العالمية من خلال المساهمة في عملية تمهيد الطريق للمرحلة القادمة من التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في الذكرى الأربعين اعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (مؤتمر BAPA + 40). كجزء من مبادرة الشراكة العالمية (GPI) ومجموعات العمل في بنك التنمية الإسلامي (IDB)، تتوقع الوكالة أن تلعب دوراً نشطاً ومؤثراً في تطوير اتجاه جديد حول أفضل طريقة لدمج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كجزء لا يتجزأ من منهجية عملها.

الخاتمة

إن سعي كافة المجتمعات إلى تلبية احتياجاتها في دفع عجلة التنمية هو شأن مفترض وأساسي، وصياغة استراتيجيات التنمية المستدامة هي أولوية حتمية للحكومات، يتم تنفيذها عبر هيئات ومؤسسات متخصصة في الشأن الداخلي. إلا أنه مما لا جدال فيه، أن مساهمة ذات الدول في الأجندة الإنمائية العالمية في القدر الممكن هو انتصار لدور دول الجنوب العالمي في ادماجهم في رسم سياسات التنمية الدولية والمشاركة فيها.

ومما لا شك فيه أن نموذج دولة فلسطين في المساهمة في عملية التنمية الدولية هو فريد للغاية، نظراً لسعيها لتولي مسؤولياتها الدولية تجاه المجتمع الدولي وفق المعطيات الحالية على الأرض من احتلال ونهب موارد ومقدرات. إلا انه هناك دائماً ما تستطيع منحه، من خلال مشاركة معارفها وخبراتها ورأس مالها البشري، مما يجعل فلسطين أمام خيارين محوريين، وهو إما عدم تولي مسؤولياتها الدولية، وهو خيار خطير ليس فقط يمس جدية مشروع الدولة الفلسطيني، إلا انه مع الوقت يفقد فلسطين أيضاً حلفائها التاريخيين لعدم تضامنها معهم في حدود ما تملك. والخيار الآخر هو ممارسة الدور الفاعل للدولة عبر التعاون الثنائي والثلاثي ومتعدد الأطراف لتقديم ما تستطيع فلسطين منحه للدول ذات الاحتياج وهو بشكل دقيق وشبه حصري: "الخبرة الفلسطينية التطوعية"، والتحالف مع مانحين دوليين مختصين في التعاون الدولي للمساهمة في إنجاح المهمات الفلسطينية في ظل المحددات الحالية.

قائمة المصادر والمراجع

- الأمم المتحدة، بدون سنة نشر "التضامن بين بلدان الجنوب" http://www.un.org/ar/events/southcooperationday/
- بحث المسارات والتحديات تمهيداً لقمة الارجنتين، الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي تمثل فلسطين في مؤتمر التعاون جنوب-جنوب " الترحيب باستضافة الارجنتين للقمة الدولية مطلع العام القادم (١١ مارس ٢٠١١) *وزارة الخارجية والمغتربين*. http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/14278
- بدون اسم. (2018). "خبراء: الموازنة الفلسطينية لم تتأثر بوقف المساعدات الأمريكية". http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=ZGodyBa810805994724aZGodyB

- بدون اسم. 2005. "نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني". منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة جودة البيئة، 2014. البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2014.
- فروانة، إيهاب. (2007) "منظمة التحرير الفلسطينية: الأحزاب والفصائل الفلسطينية". http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4321
- قريع، أحمد. (2007). صامد: التجربة الإنتاجية للثورة الفلسطينية، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر
- لبد، عماد. 2004. "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية". مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية): 12، (2).
- المالكي: انتخاب دولة فلسطين رسميا رئيسا لمجموعة ال77 والصين (27 سبتمبر 2018)، *وزارة الخارجية والمغتربين*.http://www.mofa.pna.ps/ar/archives/16669
- مقداد، سامي. (2001). " أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين". مجلة رؤية.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (٢٠١٥) "دليل منظمة الأغذية والزراعة السريع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب". http://www.fao.org/3/a-i5163a.pdf
- نادر عزت سعيد، فلسطين: تقرير التنمية البشرية 1998-1999، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت،2000.
- الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي (2017). التقرير السنوي الأول، وزارة الخارجية والمغتربين، رام الله: فلسطين.

الراجع والمصادر باللغة الإنجليزية

- Carmody, Padraig, (2013) The Rise of the BRICS in Africa: The Geopolitics of South-South Relations, New York: Zed Books.
- Di Ciommo, Mariella (2017) "Approaches to measuring and monitoring South–South cooperation". Development Initiatives. Bristol.UK.
- Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC)/Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD). (2018). Emerging Challenges and Shifting Paradigms: New Perspectives on International Cooperation for Development. Santiago. Chile.
- Emanuelle Birn, et al., (2017) "South-South Cooperation In Health: Bringing In Theory, Politics, History, And Social Justice" Cad. Saúde Pública vol.33 supl.2 Rio de Janeiro 2017 Epub Oct 02, 2017.
- ESCAP, N.D. "South-South Cooperation in Asia and the Pacific – A brief Overview".https://www.unescap.org/sites/default/files/SSC_Paper_v04_20180621_FINAL_formatted.pdf

- Gilbert Rist. (2008). The History of Development: From Western Origins to Global Faith. (3rd ed.), London: Zed.
- Giner, Cristina et al., (2018) Palestinian International Cooperation Agency: Solidarity through Cooperation and Development. United Nations Office for South-South Cooperation and Palestinian International Cooperation Agency. USA. New York.
- Global Partnerships (2016) "Nairobi Outcome Document". http://effectivecooperation.org
- Islamic Development Bank. (2018). Reverse Linkage: Development Through South-South Cooperation. Tudor House. Leicester. United Kingdom.
- Kamioka, Keiko and T. Flores Callejas, Jorge (2018) "Progress Report On The Recommendations Contained In The Review Of South-South And Triangular Cooperation In The United Nations System". United Nations, Geneva.
- Kloke-Lesch, Adolf and Gleichmann, Colin. (n.d.) "Global development beyond the North-South paradigm". https://www.die-gdi.de/en/
- Kojo S. Amanora and Sérgio Chichava (2016). "South–South Cooperation, Agribusiness, and African Agricultural Development: Brazil and China in Ghana and Mozambique" World Development.
- OECD Task team on South-South Cooperation.(2011)." Unlocking The Potential Of South-South Cooperation" https://www.oecd.org/dac/effectiveness/TTSSC%20Policy%20Recommendations.pdf
- Sakran, Shadi and Hayashi, Mika. (2017) "Palestine's Accession to Multilateral Treaties: Effective Circumvention of the Statehood Question and Its Consequences". Journal of International Cooperation Studies, Vol. 25(1), July 2017.
- South-South Cooperation in Practice: 10 Powerful Examples. (2014, October 14). Retrieved from: https://www.gsdmagazine.org/10-powerful-examples-south-south-cooperation-practice/
- Stuenkel, Oliver (2013) "Institutionalizing South-South Cooperation: Towards a New Paradigm?". Submitted to the High Level Panel on the Post-2015 Development Agenda. May 2013.

- Stuenkel, Oliver. (2013). "South-South cooperation: Towards a new paradigm?" https://www.postwesternworld.com/2013/05/11/south-south-cooperation-towards-a-new-paradigm/
- The World Bank. (n.d.) "Bolsa Família: Changing the Lives of Millions". http://www.worldbank.org/en/news/feature/2010/05/27/br-bolsa-familia
- UNCTAD, Forging a Beyond Borders: The Global South (2018). https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/osg2018d1_en.pdf
- United Nations Development Programme (2016). "Accelerating Sustainable Development: South-South and Triangular Cooperation to Achieve the SDGs". UNDP. New York.
- United Nations Development Programme(UNDP). (n.d.) "Transfer of Knowledge through Expatriate Nationals (TOKTEN)". http://www.ps.undp.org/
- United Nations Office for South-South Cooperation (UNOSSC) (n.d.) "About UNOSSC". www.unsouthsouth.org
- United Nations Office of South-South Cooperation (UNOSSC) (2014) Mapping South-South Cooperation Mechanisms and Solutions in Arab States.
- What Has South-South Cooperation Achieved So Far?. (2014, October 14). Retrieved from: https://www.gsdmagazine.org/south-south-cooperation-three-decades-achieved-anything/